

اعداد وتقدير : نجم الدين السهروردي

مدينة
المكتبة المركزية
لجامعة بغداد

الكتاب الابيض

التطورات التي سبقت
الاعتداء البريطاني الفاشم
على العراق سنة ١٩٤١

هدية
المكتبة المركزية
لجامعة بغداد

الكتاب الابيض

اعداد وتقديم
نجم الدين السهروردي

نص الوثيقة التاريخية التي اصدرتها

حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١

لشرح التطورات التي سبقت

الاعتداء البريطاني الفاشم على العراق

وموقف ثورة مايس الوطنية التحررية

من العدوان الاستعماري .

DS
79
.S9

الطبعة الاولى

١٩٦٦

مطابع دار الزمان — بغداد

١٩٦٦

المقدمة

بعض مما يوحيه

الكتاب الابيض

مريب

في الثاني من ميس المنصرم مرت الذكرى الخامسة والعشرون لثورة الجيش والشعب بوجه الاحتلال البريطاني عام ١٩٤١ .. الثورة التي ارست - بلا جدال - اللبنة الاولى في تلاحم الشعب والجيش تلاحما عضويا موجها ضد الاستعمار وعملائه المحليين ، ووطدت قاعدة نضالية قومية عريضة منحت شعبنا الجبار وامتنا العظيمة زادا لا ينضب من القدرة على المضي في معركة التحرر القومي والتقدم الوطني وبناء الوحدة القومية عبر كفاح دام لا يزال يغذ السير نحو اهدافه الكبرى وسط تحديات استعمارية ورجعية تكاد تبلغ ذروتها في هذه الظروف المحلية والدولية التي تجتازها الامة العربية الان .

لقد كانت حركة ميس .. ثورة متكاملة الابعاد بكل ما يعنيه ويمليه التحليل العلمي الموضوعي للثورة ، فقد انطلقت - في ظاهرها - كرد فعل لمحاولات الاستعماريين فرض ارادتهم على شعبنا ، ولكنها في المدى التاريخي اندلعت بتأثير ضغط عوامل عديدة تراكت بشكل لم

يدع إمكانية مشروعة للمهادنة او المداراة التي كان يتطلبها الكفاح العالمي المشترك ضد خطر الفاشية المستشري آنذ • بل ان الاستعماريين ذوي الخبرة الفائقة في استثمار امثال هذه المواقف والظروف المعقدة كانوا يدفعون بالحاح واصرار حكومة الدفاع الوطني الى حمل السلاح وشن الحرب ليتسنى لهم بحجة المصلحة المشتركة للشعوب ، احتلال العراق احتلالا شاملا بعد ان رأوا ان نصوص المعاهدة العراقية البريطانية الجائرة لا توفر لهم مثل هذا الغرض ولا سيما ان هناك حكما وطنيا مستندا الى دعم شعبي قوامه الجيش والجماهير كلها ، لا يقبل التفريط بحقوق الشعب المشروعة ويصر على تفسير المعاهدة تفسيراً موضوعياً يشير الى ثقة كاملة بالشعب وبالنفس ، ولا يرى حرجاً في خوض معركة تحررية بصرف النظر عن تيجتها •

ومن ناحية اخرى ، فان غلاة الاستعماريين وفي طليعتهم تشرشل اعترفوا صراحة بأن التدخل البريطاني في العراق عام ١٩٤١ ، كان « محاولة ناجحة وفذة لاجهاض خطر عظيم كان يهدد المصالح الامبراطورية بشر كبير » • وواضح ان المخطط الاستعماري في ١٩٤١ كان يهدف الى ضرب العراق كقاعدة نضالية تمون الثورة العربية على امتداد الرقعة العربية بمستلزمات الكفاح التحرري وخاصة في سوريا وفلسطين • وكان حرص الاستعمار على تحقيق هذا الهدف اشد من حرصه على احتلال العراق لاغراض استراتيجية عسكرية فقط • اذ في الواقع ان حكومة الدفاع الوطني — وهي تعيش وسط ظروف دولية معقدة وعوامل ضغط ثقيلة — لم تمنح الاستعمار اي فرصة لمحاولة اظهار العراق بمظهر الناكث للعهد المفتت على نصوص المعاهدة ، بل سمحت للانكليز بما يسمح لهم النص الحقيقي للمعاهدة ولم تسمح لهم بأكثر من هذا ، ويتضح ذلك جلياً من خلال دراسة الكتاب الابيض الذي اصدرته حكومة الدفاع الوطني لاطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة موقف العراق في هذا الشأن ، والذي تقدمه هنا وثيقة تاريخية فذة تدمج

الاستعمار بالافتئات والكذب ، وترد عن ثورة مايس الخالدة كل شرور
واكاذيب تلك الحملات الهستيرية المأجورة التي حاولت بقصد او عن
جهالة ، الاساءة ليس الى موقف حكومة الدفاع الوطني والقادة
الوطنيين وشهداء الثورة الابرار وحسب ، بل الى الحكم الوطني
نفسه ، والى مجموع قوى وقواعد الثورة العربية ايضا .

ان امثال هذه المخططات الاستعمارية برزت بشكل او آخر فيما
بعد في سوريا عام ١٩٤٥ ، وفي العدوان الثلاثي الغاشم على الجمهورية
العربية المتحدة في ١٩٥٦ وفي العدوان المستمر على اليمن الجمهوري ..
وتلوح الان في الافق بوادر لتنفيذ مخططات استعمارية عدوانية جديدة
تهدف بطبيعة الحال الى ضرب الاتجاهات القومية التقدمية بأعتبارها
أشد القواعد صلابة في مواجهة المؤامرات الاستعمارية وتحديا لخطارها،
فكل ما في الافق السياسي يشير الى قرب تحرك شامل لقوى الارتجاع
بساندة الاستعمار في محاولة لتوجيه ضربة ثقيلة لها صفة الشمول ..
وتلعب اسرائيل بطبيعة الحال ادوار « الماشة » او « مخلب القط » ذلك
لانها لم تفرض وتنم وتمد بعوامل الحياة من قبل الاستعماريين الا
لتقوم بأمثال هذه الادوار الذليلة التافهة ، تماما كالدور الذي لعبته في
عام ١٩٥٦ عندما كانت هي (البادئة) بالعدوان على الشقيقة الجمهورية
العربية المتحدة .

لقد ضربت ثورة مايس مثالا فذا وجريئا في مواجهة مؤامرات
الاستعمار وخطاره . وهذا هو السبب الحقيقي والمباشر الذي يدفعنا
الان الى نشر « الكتاب الابيض » لتكون التجربة المشرفة التي عايناها
جيشنا الباسل وشعبنا المقدام في عام ١٩٤١ ، اسلوبا نيرا لتوحيد
الصفوف ومواجهة اخطار الاستعمار بجرأة وحزم . فأن التقييم الحقيقي
العادل لمكانة ثورة مايس في خط الثورة العربية الممتد ، يؤكد لنا بجلاء
ان الايمان الصادق بالهدف يتخطى بلا تردد كل عوامل القهر المضادة
ويرمي بعيدا حساب الربح والخسارة ، مادام الامر يتعلق بمجموع

الوجود القومي • فتوار مايس ماكانوا يتوقعون نصرا حاسما على الجيوش الاستعمارية ، ولكنهم خاضوا معركة الشرف والفداء انطلاقا من ايمانهم بأنهم يقررون أمرا تاريخيا اساسيا بالنسبة لشرف ومكانة حركة التحرر القومي والوحدة الشاملة ، فأثروا معركة خاسرة بحساب عسكري ، ولكنهم ربخوا معركة في حساب الثبات على المبدأ والاقدام في سبيل القضايا العامة والتضحية في سبيلها ، ومن هنا تتسامى شموخا المكانة المتميزة الخاصة لثورة مايس •• ومن هنا تبدو الاهمية العظمى لاستيعاب روح وطبيعة المعركة والحقائق التي جسدها الثورة في المدى القريب او البعيد •

واليوم اذ تفرض علينا كل هذه الاخطار المحدقة بالكيان العربي ضرورة الاستنارة بتجاربنا الثورية المقدامة ، وتسلي علينا اوضاعنا القومية الخاصة اهمية التزود بمعطيات المعارك الثورية الفاصلة لتجاوز اسباب التوزع والفرقة ولاحلال التفاهم والاندماج بين قوى التقدم ذات المصلحة التاريخية في قهر الاستعمار وعملائه ومخططاتهما ، تبدو الحاجة ماسة الى نشر وقائع واحداث وحقائق ثورة مايس التي احتواها بكل تجرد واخلاص « الكتاب الابيض » الذي اعدته وزارة الخارجية في عهد حكومة الدفاع الوطني ولكن الظروف القاهرة في العهد الملكي الاستعماري وظروفا اخرى غير مواتية حالت دون نشر هذا الكتاب الذي يعتبر من اخطر وثائقنا الثورية التاريخية •

لقد قال لي الكيلاني الكبير ذات مرة •• « اتعلم اني اشعر بمرارة كبيرة ازاء هذا التنكر والعقوق لثورة مايس في ادبياتنا وفي تقييم امجادنا الثورية ؟! »

وسكت عندها •• وفاضت نفسي بمزيج من الالم واللوعة •• ولكن هذه المعاناة المريعة سرعان ما بددها صوت الكيلاني المتفائل ابدا •• المسلوء ثقة بالشعب والمستقبل •• عندما اكد بكل هدوء وأناة :
- « ومع هذا •• فان عزائي في أن شعبنا يستوعب الان بحكم

سلامة حسه القومي والثوري كل حقائق ومعطيات الثورة الام ..
فوقأوه المنقطع النظير ، واعتداده بكل مآثرنا وامجادنا .. يجعله في
غنى تقريبا عن بحث الباحثين وايحاء الغير .. انه شعب فذ حري " بكل
جهد وتضحية ! .. » .

ثم مات الكيلاني في لبنان .. وكانت كلماته الاخيرة هو ان يدفن
في تربة بلده الذي ضحى كثيرا من اجله ..

ولن انسى ما حييت كلمات رجل بسيط المظهر كبير القلب والضمير
شاهدته يقرأ الفاتحة على قبر رئيس حكومة الدفاع الوطني ..

— لقد كنت خصما سياسيا له ، ولم اشعر يوما ما بالحقده عليه ، بل
كان كل شيء في اخلاقي يحملني على احترامه .. بل تمجيده ، لانه
اعطى شعبا شيئا رائعا وعظيما .. اعطاه روح التحدي للاستعمار .
فهل تراني اقدر على منح الكيلاني الكبير من تقييم أمين اكثر مما
منحه هذا الخصم الشريف ..

الواقع .. لا !

لاني — وانا احد تلامذته الاوفياء — اشعر ايضا ان انبل واكرم
ما منحه الكيلاني لشعبنا وامتنا : هو روح الاقدام .. هو روح
التحدي للاستعمار ..

نجم الدين السهروردي

بفداد في حزيران ١٩٦٦

نداء الكيلاني الى الشعب

ثقة مطلقة بالقوات الوطنية والجهاد

على اثر اندلاع الثورة في ٢ مايس ١٩٤١ لمواجهة الاعتداء الفاشم
على القوات العراقية المراقبة في الحبانية اذاع رئيس الوزراء السيد
رشيد عالي الكيلاني البلاغ التالي :-
الى الشعب العراقي الكريم ..

يعلم الشعب بان الحكومة العراقية اتخذت كل ما يمكن اتخاذه
للتحاشي عن الاخلال بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، والتهيوء لبدء كل
المعاونات والتسهيلات والمساعدات التي باستطاعتها تقديمها ، وتجنب
الاصطدام مع الحكومة البريطانية .

الا ان الجانب البريطاني استمر على الاتيان باعمال لا تلتئم واحكام
هذه المعاهدة وتخل بحقوق البلاد وسلامتها ، مما اضطر الحكومة ان
تصدع بواجبها الذي يتطلبه الشعب ، ويحتمه الموقف فقامت باتخاذ
الاستعدادات اللازمة للدفاع عن سلامة البلاد . ومع هذا فقد بقيت
محتفظة بهدوء اعصابها ، مبتعدة عن التحرش . الا ان الجهة البريطانية
بادرت هي بالتحرش فاتخذت موقفا معاديا . ثم بدأت قواتها بالحبانية
بفتح النار على القوات المراقبة في جوارها . وهكذا اضطرت قواتنا الى
الدفاع والمجابهة .

والحركات مستمرة بنجاح ، والحكومة تطلب من الشعب العراقي
الكريم الذي طالما اظهر نضوجه السياسي في اخرج المواقف ان يثق بان
قواته الوطنية قادرة - تمام القدرة - على تادية واجبها وصيانة كرامة
البلاد وحقوقها ، كما تطلب منه ان يحتفظ بهدوئه ويتجنب اي عمل من
شأنه ان يمس بضيوفنا الاجانب ويتحلى بالسكينة في البلاد وان يطمئن
الى فوزه .

بغداد - ٢ مايس ١٩٤١ رشيد عالي الكيلاني - رئيس الوزراء

الفصل الاول

التزامات العراق وبريطانيا

تمهيد

رأت الحكومة العراقية تنويرا للرأي العام ان تقوم بتدوين اسباب وعوامل الحوادث التي ادت الى عدم تورع بريطانيا في خرق ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية - البريطانية وبيان الدوافع التي حثت بالحكومة العراقية الى اتخاذ التدابير المقتضاة للمحافظة على كيان المملكة واستقلالها ورد الاعتداء البريطاني .

وتمهيدا للبحث نبدأ بشرح التزامات الجانبين العراقي والبريطاني مستندين في ذلك الى نصوص المعاهدة المذكورة .
تتطوي المعاهد العراقية - البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ على التزامات يتعهد بتنفيذها كل من الجانبين المتعاقدين وفيما يلي شرح لذلك :-

اولا - التزامات العراق :

منح بريطانيا موقعين لتأسيس قاعدتين جويتين : تعهد الجانب العراقي في المادة الخامسة من المعاهدة ان يمنح بريطانيا طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين احدهما في البصرة او في جوارها ، وقد اسست فعلا في الشعبية ، والثانية في غرب الفرات واسست في سن الذبان .

وتعهد ان يأذن للجانب البريطاني ايضا - بموجب الفقرة الاخيرة في المادة الخامسة - ان يقيم قوات في القاعدتين الجويتين المذكورتين انفا وذلك وفقا لاحكام ملحق المعاهدة الذي جاء في المادة الاولى منه - ان

مقدار هذه القوات التي يرى الجانب البريطاني اقامتها في هاتين القاعدتين يتعين بعد مشاورة الجانب العراقي في الامر .

وقد فسر هذه الجهة تصريح الحكومة البريطانية على لسان ممثلها السرفرنس همبريز بكتابه المؤرخ ١٥ - تموز - ١٩٣٠ وذلك بعد ان جرت مذكرات بين العراق وبريطانيا اسفرت عن التصريح المار الذكر الذي تقتبس منه ما يلي :-

« ... لقد امرت بان ابلغ فخامتكم - الخطاب موجه الى وزير الخارجية العراقية - بان القوات التي خولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق وفق احكام المادة الخامسة من المعاهدة تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع النفقات التابعة لها » .

يتضح من ذلك انه ليس في المعاهدة نص يخول اقامة قوات بريطانية في العراق الا اذا كانت وحدات جوية تقيم في القاعدتين الجويتين فقط وهذا مقيد بموافقة الحكومة العراقية بعد التشاور معهم في الامر . ومقيد باحكام الملحق وبالتصريح البريطاني الذي سيرد ذكره في البحث عن حرس المطارات ، وقد ايد التصريح البريطاني المذكور ان القوات الوارد ذكرها في المادة الخامسة من المعاهدة والقسم الاول من الملحق هي وحدات من القوة الجوية .

وفضلا عن ذلك عندما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي العراقي لاجل ابرامها ادلى وزير الخارجية بايضاحات - وقد وضعت هذه الايضاحات بموافقة بريطانية وكان المقصود منها تمكين المجلس النيابي من فهم احكام المعاهدة بشكل يحمله على الموافقة على ابرامها . اما الايضاحات فهي كما يلي :-

٢ - ان القوات البريطانية المسموح اقامتها في العراق بموجب الفقرة (٤) من المادة (٥) هي قوات جوية صرفة مع الخدمات المساعدة لها .

يفهم مما تقدم ان المقصود من التسهيلات والمساعدات المطلوب قيام العراق بها تجاه بريطانيا في حالة اشتباكها في حرب ليست اقامة قوات بريطانية في العراق ولا تأسيس اية قاعدة عسكرية ، انما السماح بمرور القوات البريطانية عبر العراق فقط .

ب - تقديم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في حالة دخول بريطانيا الحرب - ان التزامات العراق بموجب المادة الرابعة في حالة اشتباك بريطانيا في حرب دولية مع دولة ثالثة تنحصر في ان يقدم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات لها داخل الاراضي العراقية بما في ذلك استخدام طرق المواصلات على ان يكون ذلك ضمن الاسس الواردة في المعاهدة والملحق وتصريحات الحكومة البريطانية التي سيرد شرحها فيما بعد .

ج - حراسة الوحدات الجوية البريطانية بقوات عراقية :

وقد ايد النص قيام قوات عراقية بحراسة قوات الوحدات الجوية المذكورة وذلك تنفيذا لما جاء في المادة الرابعة من الملحق التي تنص على ان صاحب الجلالة ملك العراق يتعهد بان يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة بريطانيا ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القاعدتين الجويتين اللتين تم تعيينهما وتأسيسهما في سن الذبان والشعبية كما مر ذكره آنفا .

واذا ما اريد تعزيز هذه الوحدات في الحالات الاضطرارية بقوة وقتية فيما اذا تبين ان الحرس العراقي الخاص غير كاف لهذا الغرض فلا يجوز اجراء ذلك الا بعد مشاورة الحكومة العراقية وموافقتها تلك المشاورة التي اوجبتها المادة الاولى من الملحق وتصريح الحكومة البريطانية على لسان السر فرنسيس همفريز بكتابه المؤرخ ١٥ - تموز ١٩٣٠ الذي تنص الفقرة الثانية منه على ما يلي :-

«... كذلك امرت بان ابلغ فخامتكم بانه وان كان قد نص في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة على ان حماية القواعد الجوية التي ستشغلها قوات صاحب الجلالة ستتم من قبل حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لكنه مع ذلك من المفهوم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مخولة في زمن الطوارئ بان تعزز ذلك الحرس مؤقتا بقواتها البرية ، هذا اذا ما ارتوى ، بعد التشاور بين الفريقين السامين المتعاقدين ، ان الحرس الخاص غير واف بالمرام للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق .

UNIVERSITY OF BAGHDAD

Treadgold, Mary.

Maid's ribbons. With drawings by Susannah Holden.
[Camden, N. J., Nelson, 1967, °1965]

62 p. illus. 18 cm. (Salamander books)

I. Title.

PZ7.T6893Mai

67-13922

Library of Congress

(3)

نبذة عن تطور قضية حرس المطارات

في نفس اليوم الذي وقعت فيه معاهدة التحالف ، ارسل وزير الخارجية العراقية آنذاك كتابا سريا لم تطلع عليه الحكومة العراقية الى المعتمد السامي بين فيه اقتراحاته الشخصية حول الترتيبات التي يمكن ان تتخذ بشأن تنفيذ المادة الرابعة من ملحق المعاهدة (١) .

وقد حدد الكتاب المذكور عدد الحرس بـ (١٢٥٠) وجعل الخدمة فيه اختيارية واعتبر قيادة الحرس تابعة لجلالة ملك العراق . وان افراده يكونون خاضعين الى القانون العسكري العراقي عدا الموظفين البريطانيين ، اما وظيفته فهي حماية قاعدتي الطيران البريطانييتين في العراق .

ولكي تتم الاجراءات المقتضاة بشأن الوصول الى وضع أسس تتفق مع ما ورد في النص وتتفق مع حرص العراق على اقرار اسس ثابتة تتناول العلاقات العراقية - البريطانية بوجه لا يمكن معه حدوث اي خلاف مهما كان نوعه تألفت لجنة ادارية وضعت تقريرا وافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ٦-٦-١٩٣٤ بعد ان اجري عليه بعض التعديلات .

واستنادا الى ذلك والى توصيات مجلس الوزراء نفسه كتبت وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية جوابها على طلب الحكومة البريطانية سن تشريع على اسس كتاب وزير الخارجية السري الشخصي المؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الذي اعتبرته ملزما للحكومة العراقية .

ولقد اعلت الوزارة السفارة بكتابها ان الحكومة مستعدة تمام

الاستعداد للبحث في حسم قضية حرس المطارات حالا ، وانها ستأخذ بنظر الاعتبار بعض ما ورد في كتاب وزير الخارجية المؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع تأكيدها ان الكتاب المذكور لا يمكن ان يكون ملزما للحكومة العراقية من الوجهة الحقوقية بالنظر لكونه لم يقترن بقرار من مجلس

(١) راجع الكتاب السري .

الوزراء ولم يعرض على مجلس الامة العراقية اصلا .
وعلى ذلك كتب وزير الخارجية العراقية ، وهو نفس الوزير الذي
اصدر كتاب ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الى مجلس الوزراء ، مشيرا الى انه قد
نشأ عن هذه القضية نظريتان :

اولا - النظرية المتعلقة بمشروعية كتاب سري لم يقترن بقرار من
مجلس الوزراء ولم يعرض على مجلس الامة العراقي واهميته من
الوجهتين القانونية والعهدية .. ثانيا - حل قضية حرس المطارات على
اساس ان يوافق عليه الطرفان ويقرب وجهة نظرهما . و اضاف الوزير
الى ذلك :

« ويرجح الدخول في مفاوضات على اساس مقترحات اللجنة
انوزارية المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ١٣١ والمؤرخ في
١٥-٥-١٩٣٤ » .

وفي ٢٥ آذار ١٩٣٦ كتب وكيل وزير الخارجية مذكرة شبه رسمية
الى السفير البريطاني بين فيها النقاط الاتية :

اولا - تعتبر الوزارات العراقية كتاب وزير الخارجية المؤرخ في ٣٠
حزيران ١٩٣٠ ملزما للجانب العراقي في كيفية تأليف حرس المطارات وان
وزير الخارجية نفسه لم يجعل من كتابه هذا وثيقة يلزم بها مجلس الوزراء .
ثانيا - كان رأي الوزارات العراقية فتح باب المفاوضة مع الحكومة
البريطانية حول تأليف الحرس .

ثالثا - ان تكون المفاوضة على اساس المعاهدة مع مراعاة دقّة
المسؤولية المترتبة على هذه الحراسة .

رابعا - و اشار وكيل وزير الخارجية الى وجود طريقتين لذلك :
الاولى ان يكون اختيار وحدات الحرس من قوات صاحب الجلالة
ملك العراق . والثانية : ان يتم تأليف وحدات الحرس من جانب

الجيش العراقي على طراز الوحدات السودجية المؤلفة على اساس
مقترحات الجنرال (ويلي) وتؤلف على اساس وحدات الحدود التي لا
يقبل بالانخراط بها الا الافراد المدربون .

خامسا - ترك وكيل وزير الخارجية البحث في تفاصيل المشروع
ريشا يطلع على رأي الحكومة البريطانية وبلاستناد الى هذا الكتاب
قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٧-٤-١٩٣٦ تأليف لجنة برئاسة وزير
الخارجية وعضوين يمثل احدهما وزارة الدفاع والثاني القيادة الجوية
البريطانية للنظر في قضية تأليف الحرس ومعالجتها بموجب الاسس الواردة
في الكتاب المذكور .

وبعد ان تم عمل اللجنة رفعت محاضر جلساتها الى مجلس الوزراء
ثم خول مجلس الوزراء وزير الخارجية المفاوضة مع الحكومة البريطانية
لانتهاء قضية حرس المطارات على ان يساعده رئيس اركان الجيش وعلى
ان تجري المفاوضات على الاسس التالية :

١ - تأليف قوة حرس المطارات من قوة من الجيش العراقي تعزز
لهذا الغرض مع ملاحظة امكان التحويلات في امر قيادتها .

٢ - عند عدم حصول الاتفاق على ما جاء في اعلاه يستمر على اكمال
المفاوضات التي جرت في ١٦-٤-١٩٣٦ والتي تم فيها الاتفاق على كافة
ما يتعلق بحرس المطارات عدا ثلاث مواد اجل النظر فيها حتى يتمكن
آمر القوة الجوية البريطانية في العراق من الاطلاع على رأي وزارة الطيران
البريطانية بشأنها وهذه المواد تتعلق بعدد ضباط الصف البريطانيين
وعلاقة وحدة الحرس بالقيادة وكيفية ادارتها .

وفي خلال سنة ١٩٣٨ فاتح وزير الخارجية العراقية السفير
البريطاني مرتين حول الموضوع للوصول الى اتفاق نهائي . غير ان
السفير اخبره بانه لم يزود بعد بعلومات كافية من المراجع المختصة
وطلب اليه امهاله الى حين ورودها .

ثم كتب وزير الخارجية كتاباً (شبه رسمي) الى السفارة البريطانية مؤكداً فيه وجهة نظر الحكومة العراقية ومشيراً الى جعل حرس المطارات مؤلفاً من قوة من الجيش العراقي تعزز لهذا الغرض مع ملاحظة امكان اجراء بعض التحويلات في امر قيادتها ، وعند الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على هذا المبدأ يباشر بالمفاوضة على تفاصيل هذا الاقتراح وبعد ذلك بمدة قصيرة قدم السفير البريطاني الى وزير الخارجية مسودة لقاغون مقترح من قبل الحكومة البريطانية حول تشكيل حرس المطارات . وقد صادف ان سافر وزير الخارجية الى لندن ، وقد اعلسته المراجع المختصة هناك ان وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الطيران تدرسان امكان تأمين حراسة المطارات البريطانية من قبل افراد القوة الجوية البريطانية وبتنفيذ هذا الترتيب يستغنى عن «الليفي» ويصرف النظر عن قيام الحكومة العراقية بتجهيز قوة خاصة لحراسة القواعد البريطانية حسبما جاء في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة .

وقد عاد وزير الخارجية العراقية من غير ان يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن فبقيت هذه اخر مرحلة لقضية حرس المطارات . ولدى ملاحظة تطورات هذه القضية في كافة ادوارها نجد ان الجانب البريطاني كان يضع كثيراً من الصعوبات والعراقيل كي يحول دون الوصول الى اقرار اسس وقواعد تتفق ونصوص المعاهدة . ومن هذا يتضح ان سوء النية لازمت بريطانيا في علاقاتها المختلفة مع العراق وقد برزت ايضا فيما يتعلق بانهاء قضية حرس المطارات ، بل لقد ظهرت بوادر خرق المعاهدة بأشع صورها عندما قامت القوة الجوية البريطانية بنقل قوة من الجنود البريطانيين الى القاعدة الجوية في الحباينة الامر الذي جعل الحكومة العراقية تعتقد تمام الاعتقاد بان بريطانيا التي برهنت على سوء نيتها تجاه العراق اخذت تجهر في خرق احكام المعاهدة وصارت تقوم بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ومباحثتها في هذا

الخصوص ، وبذلك اعتدت على حقوق العراق المنصوص عليها في معاهدة التحالف وفي كتاب السرفرنس همبريز المؤرخ في ١٥ تموز ٩٣٠ الذي بحثنا عنه سابقا •

تسهيل مرور القوات البريطانية

جاء في المادة السابعة من الملحق - يقوم العراق باجراء التسهيلات الممكنة لمرور قوات بريطانية عبر العراق ولنقل وخزن المؤن التي قد تحتاج اليها هذه القوات اثناء مرورها في العراق •
وتتناول هذه التسهيلات طرق المواصلات ويؤذن للسفن البريطانية بزيارة الموانئ العراقية •

ثانيا - التزامات بريطانيا :

اما التزامات بريطانيا فهي كما يلي :

أ - قبول حرس خاص من القوات العراقية على نفقة بريطانيا ووفق شروط يتفق عليها الطرفان لحماية القاعدتين الجويتين البريطانيتين •
ب - تقديم كل التسهيلات الممكنة في امور من جملتها تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من احدث طراز متيسر الى القوات العراقية على ان لا تختلف التجهيزات الاساسية لقوات العراق في نوعها عن اسلحة القوة البريطانية •

تلك التزامات في ما له علاقة بالموضوع الذي ادى الى الاعتداء الاخير على القوات العراقية •

ثالثا - موقف الطرفين من التزاماتهما :

ان العراق لم يقصد يوما ما غير تنفيذ تعهداته الدولية ولكن بريطانيا التي اتضحت بسوء نيتها في مناسبات كثيرة تجاه العراق كانت تسير دائما

على خطة عدم تطبيق المعاهدة • وسنذكر تفاصيل ذلك في فصول أخرى من هذا الكتاب • ومن المفيد تلخيص بعض المخالفات فيما يلي :

١- امتنعت بريطانيا عن قبول حرس المطارات من القوات العراقية واخذت تستقدم حرسا تقوم بتجنيده بنفسها •

٢- امتنعت عن تقديم الاسلحة للعراق واتحتلت لذلك اعدارا مختلفة، وسعت كثيرا للحيلولة دون قيام العراق بشراء اسلحة من الدول الاخرى • ذلك فضلا عن قضايا الموظفين البريطانيين الذين كانت تفرضهم على العراق فرضا برواتب باهضة ، وتتعهد اختيارهم من قبلي الدراية والخبرة ، ومن يشتغلون ببث الفساد واحداث التفرقة بين ابناء الشعب ويسئون ويتقصدون بتبذير اموال الدولة ، واقفار الشعب العراقي لكي يبقى مغلول اليد • • وقد سعى هؤلاء الموظفون لاغتصاب معادن البلاد بشرو مجحفة ، وابدت الحكومة البريطانية غير ذلك من عوامل الحقد والاساءة والافقار •

الفصل الثاني

رابعاً - الاسباب المباشرة للاعتداء البريطاني :

لم تكن الاسباب المباشرة التي ادت الى اعتداء بريطانيا الاخير على العراق تستند الى قضية المعاهدة ، انما سوء النية التي لازمت السياسة البريطانية تجاه العراق هي التي دفعت بسياستها وموظفيها الى ركوب متن الشطط في تصرفاتهم المختلفة الشائنة ضد العراق بل هي التي جعلت هدف السياسة البريطانية القضاء على كافة قوى الشعب العراقي المادية والمعنوية ولم تكن بريطانيا بحاجة الى التصريح عن سوء نيتها بذلك لانها كانت تستطيع (فيما مضى) ان تفرض ارادتها بحكم مركزها وقوتها من جهة وبفضل مساعدة الجماعات التي كانت تسير طوعا لسياستها من جهة اخرى . ولكن ، عندما جوبهت برأي عام متضامن وشعب حازم متحد ، وحكومة منه واليه ، تنكرت للامر واخذت تسعى للقضاء عليه بشتى الطرق ومختلف الاساليب وكان من اهم اهدافها القضاء على الجيش العراقي لكي يتسنى لها العمل بحرية اكثر (١) .

(١) ان سوء نية بريطانيا العدوانية تجاه العراق تظهر بجلاء في البرقية التي بعث بها شرشل الى وزير الهند كما جاء في الصفحة ٢٢٦ من الجزء الثالث من مذكراته « الحرب العالمية الثانية » وهذا نصها : « من رئيس الوزراء الى وزير الهند : -

كنتم قبل مدة ذكرتتم انه قد يمكن ان يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة اخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط - لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا ان نتأكد من سلامة البصرة لان الامريكان يزدادون اهتماما في انشاء قاعدة جوية كبرى هناك فيجبري التسليم فيها دون واسطة ويظهر ان لهذه الخطة اهميتها العظمى نظرا لاتجاه الحرب اتجاها شرقيا ، وهو مما لا شك فيه ، وسأبين

وتوصلا لاهدافها هذه عينت السر كورنوالس سفيرا لها في العراق
فلما منها ان هذا الشخص الذي سير سياسة حكومته الاستعمارية الرامية
الى هدم كيان العراق زمنا طويلا بتفريق الاخ عن اخيه واثارة عناصر
الشعب والفساد الاداري والخلقي، يستطيع ان يلعب هذا الدور من
جديد^(٢) ولما فشل مسعاه ووجد امامه شعبا متحدا يقظا متضامنا ساهرا
على مصالح وطنه اعيتة الحيل ، فاخذ يختلق اسبابا تبرر له حقوقا ما
انزل الله بها من سلطان . والحكومة البريطانية التي ساءها اتحاد الشعب

لرؤساء الاركان انكم تدرسون هذه الحالات ، كما ان الجنرال
اوكلنك يفكر في امكان الاستعاضة عن قوة اضافية » .
وفعلنا اتجهت قوة عسكرية الى البصرة مؤلفة من لواء مشاة
وفوج مدفعية صحراء بعد ان كانت في طريقها الى الملايو ..
بموجب الاوامر الصادرة اعلاه وقد ثبت ذلك في كتاب :

Paiforce The official story of I. & P. Command.

صفحة ٢٠ حيث يقول : وهي (اي القوة المذكورة) لم تكن مجهزة بما
يحتاج اليه في الصحراء ولكن للضرورة احكامها .

(٢) لقد اخرج من خدمة الحكومة العراقية حيث كان يشتغل فيها
كمستشار لوزارة الداخلية وكرييس للمفتشين الاداريين ، وهو في
الواقع كان الملك غير المتوج في العراق وقد صاحب الملك فيصل
الاول حتى مجيئه الى العراق ، وكان بمثابة مستشاره الخاص
ايضا .. لقد اخرج السر كورنوالس هذا من خدماته الخطيرة
الخطرة في العراق والتي استغرقت مدة نيف وعشرين سنة ، في
عهد السيد رشيد عالي الكلاني عندما كان وزيرا للداخلية في سنة
٩٣٥ فقد اتى الى العراق كسفير في هذا الدور العصيب يوم كانت
بريطانيا في اتعس حال ، وهو حامل بين دفتيه البغضاء والحقد
الدفين للسيد رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء لحكومة الدفاع
الوطني وكان يعتبره عدو بريطانيا الاول وعدوا له هو ايضا حينما
قضى على نفوذ الاستعمار واساليبه الفادرة لانباء الوطن الابرار
من جهة وعلى منافعه الشخصية حيث كان يتقاضى راتبا يزيد
اضاعافا مضاعفة على راتب رئيس الحكومة العراقية .

وساءها وجود حكومة ساهرة على استقلاله وكيانه او عزت لكورنوالس^(٣) ان يماطل في تقديم اوراق اعتماده واخذ يستفيد من مرور الزمن حتى ظهرت سوء نية حكومته عندما فاجأ الحكومة العراقية لأول مرة بسجى قوات بريطانية وطلب السماح لها بالمرور عبر العراق وعلى الرغم من عدم مشروعية صفته الرسمية فان الحكومة العراقية بالنظر لرغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة وتجنب الخلافات وافقت على نزول القوات بقصد المرور عبر الطرق وفق الشروط التالية :

- ١ - تسريع نقل هذه القوات من البصرة الى الرطبة .
- ٢ - عند مجيء قوات جديدة للمرور عبر العراق ، يجب اخبار الحكومة العراقية عن ذلك قبل مدة مناسبة .
- ٣ - ان لا يزيد مجموع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات وفي داخل الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط واحد .
- ٤ - عدم جواز ائزال قوة بريطانية اخرى قبل ان تجتاز حدود العراق القوية التي وصلت اخيرا . لقد درجت هذه الشروط في المذكرة التي ارسلتها وزارة الخارجية للسفارة البريطانية بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ ولكن بريطانيا التي ظلت تضرر الحقد للعراق بمخالفة المعاهدة وانتقاص استقلال المملكة العراقية والكيد لجيشه ، لم تجب على تلك المذكرة . واستمر المستر كورنوالس على مراجعاته غير الرسمية كما واصلت محطة اذاعة لندن ومحطات الاذاعة التابعة لنفوذها تلفق شتى التهم للعراق وحكومته وجيشه وكررت زعمها ان بريطانيا انما ارسلت قواتها للعراق للمحافظة على منابع النفط والسكك الحديدية وانشاء قواعد في العراق

(٣) لقد استبدل السفير البريطاني في العراق السير بازل نيوتن بالسر كورنوالس لاعتزام بريطانيا العدوان على العراق . وقد وصل الى معسكر الحبانية في اليوم الاول من نيسان ١٩٤١ ولم يقدم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد الشريف شرف ، حيث استمر بمماطلته حتى وقعت الحرب .

حتى ان بعض صحفها كانت تسمي تلك القوة (بقوة الاحتلال) وعند
ظهر ٢٨ نيسان ١٩٤١ فاجأت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية
بمجيء قوات جديدة الى البصرة وعقد اجتماع بعد الظهر في وزارة
الخارجية اوضح كورنوالس في خلاله لأول مرة نوايا حكومته وتظاهر
بالاستغراب في الجواب الشفهي الذي ابلغته ظهر ذلك اليوم وزارة
الخارجية بواسطة مدير التشريفات الى مشاور السفارة البريطانية المتضمن
ضرورة ملاحظة الشروط الواردة في مذكرة الوزارة المؤرخة في ١٩ نيسان
١٩٤١ المتقدم ذكرها (٤) .

(٤) على اثر الحركة العدوانية التي قام بها السفير المذكور باقرار انزال
القوات العسكرية البريطانية في البصرة قبل مفادرة القوة النازلة
قبلا ، انعقد مجلس الوزراء العراقي في اليوم نفسه ٢٨ نيسان
١٩٤١ واتخذ القرارات التالية :-

القرار الاول :-

« اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، بعد اجتماع
مجلس الدفاع الاعلى ، ونظر في طلب السفارة بالسماح لانزال
القوة التي ستصل البصرة غدا ، ضمن ثلاث بواخر ، وبعد المداولة
في الامر قرر تأييد ما كان قرره مجلس الدفاع الاعلى ، ووافق عليه
مجلس الوزراء من عدم السماح لمجيء قوة بريطانية جديدة قبل
مفادرة القوة البريطانية الموجودة ، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء
القوة البريطانية في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية -
البريطانية ويمس حقوق البلاد المشروعة وسيادتها ، وقرر ايضا
الطلب من وزير الخارجية ان يطلب الى السفارة البريطانية تقديم
اوراق اعتماد السفير الجديد اذ انه يعتبر عدم تقديم اوراق
الاعتماد امر غير طبيعي لاسيما وان السفير الجديد يطلب من
الحكومة امورا تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة
بالطرفين » .

القرار الثاني :

« نظر مجلس الوزراء - بعد عقد مجلس الدفاع الاعلى - في ما
يجب اتخاذه من الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة
وحفظ حقوقها ازاء المفاجآت ، بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين
العراقية والبريطانية فيما يخص مجيء القوات البريطانية الى

وادعى السر كورنوالس بأن حقوق الحكومة البريطانية غير محدودة بموجب المعاهدة وانه يحق لها تأسيس قاعدة عسكرية في البصرة لفتح وتأمين خط الامبراطورية عبر العراق فوضح له انه لو كان لبريطانيا حق كهذا لنصت عليه المعاهدة وملحقها بينما المعاهدة لا تنص على غير القاعدتين الجويتين وامرار قوات عبر العراق على نحو ما جرى الاتفاق عليه في حزيران ١٩٤٠ ، وعليه فان طلبه ذلك غير مستند الى احكام المعاهدة . اما طريق المواصلات فمسؤولية المحافظة عليه تعود على الحكومة العراقية بحكم حقوق سيادتها وهي مستعدة لبذل كل ما في وسعها من مساعدات وتسهيلات لبريطانيا ضمن احكام المعاهدة . وقد بين للحكومة العراقية في ذلك الاجتماع ان الحكومة البريطانية لا تريد ان تقف عند حد في مخالفة احكام المعاهدة العراقية بل انها متجهة لاحتلال العراق بصورة صريحة تقضي على استقلال المملكة العراقية وتردها الى محمية بسيطة تحت حراب المحتلين^(٥) .

وقد سأل كورنوالس عن قرار الحكومة العراقية في شأن وصول قوات جديدة فافهم ان الحكومة العراقية قررت تأييد قرارها السابق الذي حتم عدم السماح بنزول قوات اخرى ما لم تغادر القوة الموجودة الان في البصرة الاراضي العراقية ، كما اوضحت وزارة الخارجية ذلك في مذكرتها المؤرخة ١٩ نيسان ١٩٤١ . وبصدد ما جاء في معاهدة التحالف البريطانية ، قال كورنوالس انهم يتمسكون بنص المادة الرابعة ولا يقبلون تحديد الحقوق الممنوحة لهم بموجبها . وعلى اثر ذلك يحق لهم تأسيس قاعدة عسكرية في البصرة لفتح وتأمين خط المواصلات الامبراطورية عبر العراق ، فوضح له ان الحكومة العراقية لا تقصد تحديد الحقوق

العراق ، وطلب السماح بانزال قوة جديدة اخرى ، فقرر تبليغ وزارة الدفاع ان تقوم باجراء الترتيبات العسكرية المقتضية في هذا الشأن » .

(٥) اقرأ تفاصيل مذكرات ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الجزء الثالث من كتابه هذا .

البريطانية في المعاهدة ولكن تأسيس (قاعدة عسكرية) بريطانية في البصرة يخالف نصوص المعاهدة وان الحكومة العراقية لا يمكنها الموافقة على ذلك ولكنها تتعهد بتأمين خطوط المواصلات والقيام بكل ما في سعةها من المساعدات والتسهيلات وفق نصوص المعاهدة .

وافهم أيضا ان وضع الحكومة البريطانية الراهن تجاه العراق غير مسين ، وذلك لان الجهة البريطانية لم تعلن اعترافها بالوضع الجديد حتى الان فهذه قضية يجب حسمها فورا . ثم عدد له بعض المخالفات التي قام بها البريطانيون وتلخص فيما يلي :

١ - نقل قوات من خارج العراق بالطائرات الى مطا والشعبية^(٦) .

٢ - نقل جنود من الشعبية بالطائرات الى الحجابنة ايضا .

٣ - طيران بعض الطائرات البريطانية فوق معسكر الرشيد .
٤ - تشييد استحكامات في الرطبة .

٥ - تجول الضباط البريطانيين من القوة التي وصلت اخيرا الى البصرة في نواحي البصرة .

٦ - دخول البوارج الحربية مياه شط العرب دون اعلام الحكومة العراقية .

وقد اجاب السركورنوالس بانه يجهل كل هذه الامور مع انها واقعة فعلا .

وبحث عن الثلاث بواخر التي ستصل الى البصرة وقال ان عدد افرادها لا يتجاوز الـ (٣٥٠٠) ومعظمهم كتاب ومستخدمون وممرضون . الخ^(٧) .

(٦) الشعبية . . القاعدة العسكرية البريطانية في البصرة .

(٧) بعد وصول القوة الاولى ابرق تشرشل هذه البرقية كما جاءت في كتابه الحرب الثانية ص ٢٢٥ (من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسمي للجنة اركان الجيش ، ولكل من يهمه الامر) يجب ان ترسل الجيوش الى البصرة باسرع ما يمكن ، وعلى اقل تقدير يجب الاسراع في ارسال الاولوية الثلاثة اليها كما سبق الوعد بارسالها) .

كما وانهم ليسوا الا تنسمة للقوة التي انزلت قبلا ولاجله لم ير ضرورة
لاخبار وزير الخارجية اعتقادا منه ان ذلك غير مهم .
فاجيب بان مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١ كانت
صريحة بعدم موافقة الحكومة العراقية على انزال اية قوة جديدة ما لم
تغادر القوة الموجودة الان في البصرة الحدود العراقية وانه كان على
السفارة ان تخبر وزارة الخارجية قبل مدة بان هذه القوة ليست الا قوة
متنسة للاولى فاجاب السر كورنوالس بانه لا يعلم عن هذا الامر شيئا
فاجيب انه تبين من كلامه بان قصد الحكومة البريطانية هو تأسيس
قاعدة في البصرة ، فلا يمكن والحالة هذه السماح بانزال حتى ولو شخص
واحد . فاجاب : وماذا ستعملون اذا اتت هذه البواخر الثلاث ووقع
حادث ما ؟

فاجيب انه في هذه الحالة ستكون الجهة البريطانية المسببة لذلك وهي
المسؤولة عما قد يحدث واذا اصررت الجهة البريطانية على ابقاء هذه القوة
في البصرة وانزال قوة اخرى فسيدلي رئيس الوزراء الى الشعب
العراقي ببيان يوضح فيه حقيقة الامر .

قال السر كورنوالس انه اذا هاج الشعب من جراء هذه التصريحات
وحدث ما يهدد حياة الاجانب فالحكومة البريطانية تضع المسؤولية على
عائق الحكومة العراقية . فافهم ان الحكومة العراقية هي المسؤولة عن
صيانة حياة الاجانب كما انها مسؤولة ايضا عن صيانة الامن ، وان ما
سيحدث من اصرار الجهة البريطانية على ابقاء القوة في العراق ، فستقع
مسؤولية ذلك على عائق الجهة البريطانية ، ونحن نعتبر الجهة البريطانية
هي التي لم تقم بتنفيذ نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية .
فقال : انه سيرق اليوم الى حكومته حول النقاط التالية :

١- ان الحكومة العراقية من الان فصاعدا ليست مستعدة للبحث
حول تطبيق مواد المعاهدة وغيرها من الامور الهامة ما لم يقدم سفيرها
اوراق اعتماده حالا .

٢- ان العراق لا يسمح بتأسيس قواعد عسكرية سوى القاعدتين
الجويتين المنوه عنهما في المعاهدة وانه يتعهد بتأمين المواصلات
الامبراطورية والمحافظة على المخازن وغيرها من قبل قواته .

٣- انه لا يسمح بانزال اية قوة جديدة ما لم تعادر القوة الموجودة
الان في البصرة ، العراق .

ثم طلب مرة اخرى ان توافق الحكومة العراقية على السماح بانزال
الجنود من البواخر الثلاث وللحكومة العراقية تسجيل احتجاج بذلك حتى
ورود جواب برقية من لندن .

فاجيب بأنه من الافضل بقاء القوات الجديدة خارج المياه العراقية
ريثما يتم التفاهم وعلى اثر ذلك نهض السر كورنوالس وكرر ما قاله
ان ما سيقع من حوادث ستكون مسؤوليتها على عاتق الحكومة العراقية
فاجيب بأن المسؤولية ستكون على عاتق الحكومة البريطانية .

وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة العراقية برقية بواسطة ممثلها
في لندن الى الحكومة البريطانية اوضحت فيها حقيقة الموقف واكدت
استعدادها لتنفيذ المعاهدة مع الاحتفاظ بسيادة العراق ومراعاة قاعدة
المصالح المتبادلة والاحترام المتقابل طبقا لنصوص المعاهدة .

وعلى الرغم من ذلك ايضا ، ومن تذييل تلك الحقائق في مذكرتهم
ارسلت وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ - ٢٩ نيسان ١٩٤١ للسفارة
البريطانية) انزلت الحكومة البريطانية القوة الجوية في البصرة مما
اوجب احتجاج الوزارة بذاكرة قدمت للسفارة بتاريخ ٣٠ نيسان
١٩٤١ وقررت لفت النظر ، الا ان المسؤولية المترتبة على نتائج هذا
الخرق للمعاهدة يقع على عاتق الحكومة البريطانية) .

لم تجب السفارة البريطانية على مذكرة الوزارة المنصوص عنها ،
واستمرت على التصرفات المخالفة للمعاهدة واستمر الاستهتار بسيادة
الدولة واستقلالها وكرامتها مما اوجب اثاره القلق واضطراب الرأي
العام ولا سيما ان السفارة البريطانية حشرت جميع النساء والاطفال

البريطانيين الموجودين في العراق واوصلتهم جميعا الى الجبانية وانها اخذت تتقل بأهتمام زائد قوات كبيرة من جيشها الموجود بالشعبية الى الجبانية ليلا ونهارا بدون موافقة الحكومة العراقية او حتى اعلامها ، هذا فضلا عن مهاجمة الدعايات البريطانية العراق وحكومته . تلك الدعايات التي لم تقف عند حد ، حتى ان السفارة نشرت مناشير معادية في دول كانت الحكومة العراقية تسعى خلاله للتفاهم معها الى غير ذلك من الامور التي دلت على عزمها على اظهار سوء نيتها نحو العراق ولا سيما نحو حكومته .

فكان ذلك كله انذارا كافيا وصريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على التدخل في شؤون المملكة الداخلية والقضاء على السيادة الوطنية ، فأتخذت الحكومة بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد وذلك باقامة قوة بجوار الجبانية . ومن اجل هذا العمل الذي لا يقصد به الا الاحتياط للطوارئ وتهدة الرأي العام المضطرب قدمت السفارة البريطانية مذكرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ محتجة على خرق المعاهدة حسب ادعائها طالبة سحب القوة العراقية من جوار الجبانية والتهديد باتخاذ الاجراءات العسكرية ضد قواتنا ، ووضع المسؤولية على عاتق الجهات العراقية .

وقد اوضحت الوزارة في مذكرتها المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ تمسك الحكومة العراقية بأحكام المعاهدة ذاكرا ان القوة المقامة بجوار الجبانية ماهي الا مجرد تدبير احتياطي تجاه الاعمال الاستفزازية التي تقوم بها الجهات البريطانية وما اتجته من اثاره القلق والاضطراب في النفوس واستمرار على انزال قوات بريطانية في البصرة قبل الوصول الى التفاهم بشأن وضعها وكيفية مرورها عبر العراق . ورجت الوزارة في تنفيذ المذكرة انه اذا كانت الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة العراقية رغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة على حقيقتها واحلال حسن التفاهم بين الجانبين ان تستعمل وساطتها لتنفيذ ما جاء في مراسلات

الوزارة المذكورة آنفا بشأن كيفية انزال القوات ومرورها عبر العراق .
ولكن السفارة لم تجب عن ذلك كله نظرا لما تعمدته الحكومة
البريطانية من خرق المعاهدة والتجاوز على سيادة العراق وتنفيذا لذلك
ونظرا لما تطلبه من مفاجأة اوعزت بأخلاء عائلات البريطانيين كما اوعزت
لموظفي الحكومة العراقية من البريطانيين بالانقطاع عن اعمالهم .
ومع ذلك فإن الحكومة العراقية قد اتخذت كل مايمكن اتخاذه من
التدابير للابتعاد عن توسيع الخلافات فأعلنت تمسكها بالمعاهدة نصا
وروحا على لسان فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مناسبات
عديدة ، والتهيب بأبداء جميع المعاونات والتسهيلات والمساعدات التي
في استطاعتها تقديمها وتجنب كل مايدعو الى الخلاف مع الحكومة
البريطانية . الا ان الجانب البريطاني استمر في موقفه ، ومع هذا فقد
بقيت الحكومة العراقية محتفظة بهدوئها التام تنتظر عدول البريطانيين
عن ذلك الموقف البعيد عن روح الود والصداقة والمخالف لاحكام
المعاهدة .

وفي الوقت الذي اصدرت الحكومة تعليماتها الى القوات العراقية
لتجنب الاصطدام اذا بقائد المطار البريطاني بالجباية يبدأ بالاعمال
العنائية صباح ٢ مايس ١٩٤١ فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها
من الجو . فكان عمله هذا سببا في قيام القوة العراقية بالدفاع المشروع
عن نفسها وحصل الاصطدام بين القوتين بالرغم مما بذلته الحكومة
العراقية من مساع لتحاشيه ، كما اظهرت استعدادها للوصول الى
التفاهم الذي ترغب فيه كل الرغبة ، وسجلت ذلك بمذكرة احتجاجية
قدمتها الى السفارة البريطانية في ٢ مايس ١٩٤١ ذكرت فيها هذا العمل
العدواني من جانب القوات البريطانية ، وفي نفس الوقت الذي اعتدت
فيه القوات البريطانية على القوات العراقية الموجودة قرب الجباية
وزعت السفارة البريطانية منشور بأيدي موظفين بريطانيين ويتوقع
كثيرون ان تدعو فيه بريطانيا شعب العراق الى الثورة ، الامر الذي لم

يسبق لمثل سياسى عمله •

ان الحكومة العراقية التي حذرت ممثلي الحكومة البريطانية فى بغداد مما ستؤدي اليه الاعمال الاستفزازية التي تأتي بها القوات البريطانية تستنكر هذا الاعتداء الصريح على المملكة العراقية وعلى حقوق سيادتها ، وتعلن للعالم انها ليست مسؤولة بالمرّة عن نتائج هذا الاعتداء الصريح الذي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها مسؤولياته وعواقبه •

الفصل الثالث

ما جاء في المخابرات الرسمية بين
وزارة الخارجية العراقية والسفارة
البريطانية حول تطور الحوادث

وفيما يلي بعض ما يجب ذكره عن تطور العلاقات الاخيرة بين العراق وبريطانيا ويلمس القارئ من ذلك ومن نصوص الكتب الرسمية المتبادلة اثارا بارزة لتعنت الجانب البريطاني وانطوائه في ممارسة واجبات الحلف المنصوص عليه في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ . لم يقف الانجليز عند حدود التقصير في رعاية نصوص المعاهدة وتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقهم كحلفاء شرفاء يفهمون معنى الحلف وبدركون اهدافه النبيلة السامية ، انما حاولوا في كثير من الظروف والاحوال القيام بتصرفات واعمال لا تتفق وما يتمتع به العراق من خصائص الحكم وعناصر السيادة ، بل لقد تمادوا في خرق حرمان المواثيق والعهود حتى آل بهم الامر الى ممارسة عوامل الضغط خلافا لمقتضيات المجاملة وخرقا لقدسية الوفاق والحلف .

لم تتضمن المعاهدة العراقية - الانكليزية نصا يحتم على العراق ان يختار لنفسه غير موقف الحياد الذي اقتضاه لنفسه على اثر اندلاع نيران الحرب . وقد راع الانكليز هذا الموقف فاخذوا يسعون في شتى الطرق ومختلف الاساليب لاستدراجه الى تحقيق رغبتهم في مجافاة دول المحرر وسلوك سبل ترغمه على دخول حرب لا مصلحة له فيها . وليس من حق الانكليز ان يطالبوا في تحقيق امور ليس من شأنهم المطالبة بها ، كما ليس واجبا على العراق تنفيذ مثل هذه المطالب . ذلك ان العراق يدرك تمام الادراك ما له وما عليه من الحقوق والواجبات

اما التسهيلات المنصوص عليها في بنود المعاهدة العراقية - الانكليزية كمرور القوات البريطانية وما الى ذلك من امور فتلك عهود قطعها العراق على نفسه ، وهو حريص على تنفيذها ، كما برهن على رعاية ذلك في كافة الظروف والاحوال .

والعلاقات بين العراق والمانيا لم تقطع الا بتأثير الضغط الانكليزي الذي ارغم الحكومة القائمة يومئذ على تحقيق ذلك ^(١) .

ومع ان طلب قطع العلاقات هذا ليس من الامور الواجبة الرعاية والتنفيذ بموجب احكام المعاهدة فقد نفذته الحكومة يومها اجابة لدواعي المجاملة واصدرت تشريعا يعتبر المانيا والبلاد التي تحتلها بلدا من بلاد الاعداء الذي لا تجوز المتاجرة معه . ولا شك في تفاقم الاضرار الاقتصادية التي تكبدها العراق من جراء ذلك .

ومع ان عملها هذا يعتبر مجازفة في حق الوطن فيظهر انه لم يكن مدعاة لامتنان وتقدير الانكليز والا لما تبادوا في تصرفاتهم الشاذة التي كانت بالعكس تستهدف الاعتداء على حق وسيادة الدولة العراقية .

(١) عندما اعلنت بريطانيا الحرب في الثالث من ايلول ١٩٣٩ على المانيا كان نوري السعيد رئيسا للوزراء . وعلى اثر ذلك زار السر بازل نيوتن سفير بريطانيا في العراق السيد علي جودة الايوبي ، وزير الخارجية ، وبين له ان حكومته تطلب من العراق ان يقطع علاقاته مع المانيا ويعلن الحرب عليها . الامر الذي دفع نوري السعيد الى دعوة وزرائه لعقد جلسة خاصة برئاسة الوصي عبدالاله في الخامس من ايلول ١٩٣٩ للمداولة في الوضع الدولي ، وما عرضه السفير البريطاني . واقترح نوري السعيد ان يبادر العراق الى قطع العلاقات مع المانيا ، ويعلن الحرب عليها ليبرهن على شدة تمسكه بمعاهدة التحالف القائمة بينه وبين بريطانيا وقد اعترض على هذا الاقتراح السيد محمود صبحي الدفتري وزير العدلية كما عارضه العميد الركن طه الهاشمي وزير الدفاع .
(راجع ص ١٣٢ الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية - تأليف السيد عبدالرزاق الحسني) .

مرور القوات البريطانية عبر العراق

ابلع السير بازل نيوتن السفير البريطاني وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ في ٢١ حزيران ١٩٤٠ بان الحكومة البريطانية قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه منها الى حيفا عن طريق بغداد - الموصل . ولكي يكون في الامكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود بعد مدة قصيرة اي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠، طلبت السفارة ان تقوم القوة الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة وبغداد والموصل في تاريخ مبكر .

وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات عبر الصحراء ما بين بغداد وحيفا ولاحظت انه في الاحوال الاعتيادية ، اي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحا للسير ، فإن الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب عن طريق الحبانية والمحطات الـ (جي - ٥ واج - ٣ واج - ٤) الى اخره .

ونظرا للحالة الناشئة بسبب الفيضان فقد اقتضى الامر اختيار طريق اخر يقع الى جنوب بحيرة الحبانية ومن هناك عبر نهر الفرات في المسيب وفي حالة استعمال هذا الطريق فيدعو الامر الى تأسيس محلات اقامة وقتية في المجرة والمسيب .

وبتاريخ ٢٢ تموز ١٩٤٠ اجابت الحكومة العراقية بانه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة . وبتاريخ ١-آب - ١٩٤٠ ابلع الحكومة العراقية السفير البريطاني المار الذكر ، في مجلس الدفاع الاعلى . بان المفروض ان مرور القوات البريطانية عبر العراق يقصد به المرور من اي محل غرب الفرات الى الخليج العربي وبالعكس هذه الجهة ، وذلك استنادا الى ما جاء في الكتاب السري المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠

الملحق بمعاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ (٢) وقد كان جواب السفير البريطاني على النقطة الأخيرة « انه عندما قررت الحكومة البريطانية ارسال قوات عبر العراق فانها فعلت ذلك وفقا لمنطوق المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية الانجليزية » . اما الفقرة الأخيرة من كتاب السر فرنس هفريز المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ فتتعلق فقط بالبند السابع من ملحق المعاهدة وان الاستشهاد بكتاب السر فرنس غير وارد ، ولكن على كل حال ان الفقرة الأخيرة من الكتاب المذكور تشير الى المحلات النهائية المقصودة ولا تفرض شيئا من التحديد بشأن الطريق او الطرق التي قد تتبع للسير داخل العراق . اما بشأن البند السابع من الملحق فليس هناك اية قيود على الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية والموانيء والمطارات القائمة للعراق التي قد تستخدم . وبتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ وافقت الحكومة العراقية بموجب مذكرة وزارة الخارجية المرقمة (غ ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ٥) والمؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١ على ازالة القوات البريطانية التي وصلت الى الاراضي العراقية بغرض مرورها الى جهة الغرب حسب الاسس التالية :-

اولا - يجب اتخاذ جميع التدابير لتسريع نقل هذه القوة من البصرة حالا على ان ترحل القوات النازلة الى العراق في البصرة وبغداد عن طريق الرطبة .

(٢) جاء في كتاب السر فرنس المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ المنوه عنه آنفا (...) وكذلك امرت بان ابلغ فخامتكم ان اصطلاح مرور القوات عبر العراق الوارد في الفقرة السابعة من ملحق المعاهدة معناه المرور من اي مكان واقع الى الغرب من نهر الفرات الى الخليج العربي وبالعكس الاتجاه) وجاء في ايضاحات وزير الخارجية العراقية اثناء عرض المعاهدة على المجلس النيابي بهذا الصدد ما يلي :-

(ايضاحا لعبارة (مرور القوات عبر العراق) الواردة في الفقرة السابعة من الملحق ، فان اتجاه هذا المرور قد حدد من غرب الفرات الى الخليج العربي او بالعكس) .

ثانيا - ورجت الوزارة من السفارة ان تلفت نظر المراجع العسكرية البريطانية المختصة الى ضرورة الاخطار عن مجيء قرات بريطانية الى العراق قبل مدة مناسبة لا كما حدث في هذه المرة . وعلى ان لايزيد مجموع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات وفي ضمن الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط .

ثالثا - ترغب الوزارة ان تكون المراجع العسكرية البريطانية على علم بان الحكومة العراقية سوف لا تستطيع الموافقة على انزال قوة اخرى في البصرة قبل ان تجتاز القوة التي قبلها اخيرا حدود العراق . وفي ٢٧ نيسان ١٩٤١ ايدت الوزارة ما جاء في مذكرتها المارة الذكر ومذكرة اخرى برقم (ع ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ٥) والمؤرخة في ٢٧ نيسان ١٩٤١ وازادت الى ذلك انه بعد اكمال عملية الانزال واستراحة القوة البريطانية راحة كافية في البصرة لوحظ ان المراجع البريطانية لم تبدأ بتفسير القوة المذكورة وقد بينت لها ايضا ان وجود هذه القوة في البصرة حتى الان قد سبب رواج اشاعات ضارة للعلاقات العراقية - البريطانية الودية وتقولات ودعايات ليست من شأنها ان تساعد الحكومة العراقية في مهمتها في السعي في سبيل التعاون في جو من الثقة التامة التي ترغب فيها الحكومة العراقية التي بادرت بأعطاء الدليل عنها وعن حرصها على تنفيذ معاهدة التحالف لسماعها للقوة البريطانية الدخول في شط العرب والنزول في البصرة .

وفي ٢٩ نيسان ١٩٤١ بعثت وزارة الخارجية مذكرة ثالثة الى السفارة البريطانية تحت رقم (غ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ٥) بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٤١ واشارت فيها الى مذكرتيها المذكورتين انفا وسجلت فيها بخصوص انزال قوات بريطانية بقصد المرور عبر العراق ما يلي :-
١ - كانت الحكومة العراقية قد سمحت بناء على مراجعة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء بانزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤١ وذلك بعد ان اكدها سر كنهان

كورنوالس بان القوة المذكورة ستتم عبر العراق وبذلك اعطت الحكومة العراقية دليلا عمليا على حسن نواياها وحرصها على تنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة •

٢ - ارسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ مذكرة للسفارة البريطانية بينت فيها بوضوح الاسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقية على ائزال القوة البريطانية المذكورة في البصرة للمرور عبر الاراضي العراقية • ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ايستدت الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١ وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية بينت ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة كما ايها نهت السفارة الى ان وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة بمصلحة الطرفين كما قد خلق جوا لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعترفت عليه من التعاون الودي مع حليفتها •

٣ - بينما كانت الوزارة تنتظر جوابا على مذكرتها الانفتي الذكر فوجئت بطلب جديد من مستشار السفارة المستر هولمان عند زيارته لمدير التشريفات ظهر يوم ٢٨-٤-١٩٤١ وهو الموافقة على ائزال قوة بريطانية اخرى تتراوح بين الالفين والثلاثة الاف شخص بثلاث بواخر تصل البصرة في ٢٩ نيسان ١٩٤١ •

٤ - وعد السركنهان كورنوالس عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء بان القوة البريطانية قد جيء بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط • على انه بالرغم من الحاح الحكومة العراقية بضرورة الاسراع بتسفير هذه القوة بالنظر للدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا فانها لا تزال موجودة هناك ولا يمكن ان يفسر ذلك الا بكونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته •

٥ - ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد اوراق اعتماده حتى الان

وتقدمه باسم الحكومة البريطانية بطلبات وامور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية أمر غير طيعي يجعل الحكومة العراقية في وضع شاذ لا ينطبق والاسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

٦ - ان الحكومة العراقية وان كانت حريصة كل الحرص على اجراء كافة التسهيلات لمزور القوات البريطانية عبر العراق ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لم تستطع الموافقة على انزال قوات جديدة في البصرة نظرا الى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت ، الامر الذي يخالف نصوص معاهدة التحالف .

لا يسع الوزارة تجاه هذه الاوضاع ، وحرصا على دوام الصداقة العراقية - البريطانية التقليدية الا ان تسجل احتجاجها لدى السفارة البريطانية واضحة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٤١ بعثت وزارة الخارجية مذكرة الى السفارة البريطانية المرقمة غ-١٣٥٢-١٣٥٢ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ اشارت فيها الحكومة الى المذكرة الاحتجاجية الاخيرة المؤرخة ٢٩-٤-١٩٤١ حول وضع القوات البريطانية التي وصلت اخيرا العراق . وقد ذكرت فيها انه قد بلغ الوزارة خبر انزال قوة جديدة في البصرة يوم ٣٠ نيسان ١٩٤١ رغم عدم موافقة الحكومة العراقية على ذلك . ان هذا العمل لا شك في انه مخالف لمعاهدة التحالف العراقية - البريطانية وتجاهل تام لما للحكومة العراقية من حقوق في تلك المعاهدة ، وعليه فان الوزارة تحتج على هذا العمل ، وتضع المسؤولية المترتبة على نتائجه على عاتق الحكومة البريطانية وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

القائد البريطاني في الحبانية يبادر باطلاق النار

١- كان ارسال القوة العسكرية الى جوار الحبانية مجرد تدبير احتياطي تجاه بعض الاعمال التي قامت بها الجهة البريطانية في الايام الاخيرة مما ولدت الشك والريبة في النفوس كاتزال القوات البريطانية في البصرة والاصرار على بقائها في العراق والاستمرار على ائزال قوات بريطانية جديدة خلاف لنصوص المعاهدة وقبل الوصول الى التفاهم بشأن وضعها وكيفية مرورها عبر العراق . وكذلك قيام الجهة البريطانية باعمال من شأنها اثارة القلق والاضطراب كقتل العائلات البريطانية واقناع بعض الموظفين البريطانيين بعدم مواولة اعمالهم في دواوين الحكومة وجلب قسم من القوة الموجودة في البصرة الى مطار الحبانية وغير ذلك من الامور التي جعلت الحكومة العراقية على حق في ان تفكر في صيانة البلاد تجاه الطوارئ المحتملة الوقوع .

٢- وفي الوقت الذي اصدرت فيه الحكومة العراقية تعليمات الى القوات العراقية في جوار الحبانية بتجنب الاصطدام ، اذا بقائد المطاري الحبانية يبادر بالاعمال العدوانية صباح ٢ مايس ١٩٤١ فيطلق النار على تلك القوات ويقصفها من الجو ، فكان عمله هذا سببا للاصطدام بين القوتين وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية مسعاها لتحاشيه واطهرت استعدادها للوصول الى التفاهم .

وعلى ذلك يلاحظ ما يلي :

اولا - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة وقامت باعمال معادية واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط من اجل سلامته .

ثانيا - اتخذت الحكومة العراقية كافة الاحتياطات والتدابير للمحافظة على الاجانب بما في ذلك السفارات والمفوضيات الاجنبية .

ثالثا - في حالة ما اذا جرى قصف من جانب الطائرات البريطانية على بغداد او اية مدينة من مدن العراق اخبرت الوزارة السفارة البريطانية بانها لا تتحمل صيانة ارواح الاجانب من رعايا الدول المحايدة .
رابعا - تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية عملا عدائيا صريحا وقد سجلت اسفها الشديد لعدم ائتلاف ذلك مع ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية - البريطانية . كما انه اعتداء صريح على حقوق البلاد وسلامتها . ومع ان الحكومة العراقية سجلت احتجاجها الشديد على ذلك فانها تضع المسؤولية الناشئة عن ذلك على الجانب البريطاني .

وقد اشارت السفارة البريطانية في مذكرتها المؤرخة ٢ مايس ١٩٤١ الى انها كانت قد طلبت في مذكرتها المرقمة ١٨٠ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ سحب القوات العراقية من جوار الحبانية وفي حالة عدم سحبها حالا ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية ، وقالت انه قد ظهر لها من جواب وزارة الخارجية العراقية ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها هذا وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق . ولهذا فانها بامر من الحكومة البريطانية تخبر الحكومة العراقية بان قائد القوات البريطانية قد اجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة . وانها - اي السفارة - تنذر الحكومة العراقية بانه في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية والمفوضية بأي شكل كان ، وفي حالة حصول اي اذى لاي شخص بريطاني في بغداد او اي محل آخر في العراق فان الاوامر قد اعطيت الى قائد القوات الجوية البريطانية بأن يتخذ كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك . كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الاوامر ضد اية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد وضد المحاولات العدائية الاخرى المثيرة لشعور الشعب العام سواء كان ذلك عن طريق الراديو او اية واسطة اخرى . وقد اجابت الوزارة على السفارة بمذكرتها

المرقمة خ-١٣٥٢-١٣٥٢-٥ والمؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١ • وفيما يلي نص الجواب :

بالاشارة الى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ مايس تبدي الوزارة ما يلي :

١ - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة وقامت باعمال معادية واستعدادات اضطرت العراق لاتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته

٢ - من واجب الحكومة وشرفها المحافظة على الاجانب ، ولم يحدث اي شيء حتى الان مما ورد في مذكرة السفارة • والحكومة العراقية ليس من واجبه المحافظة على السفارة البريطانية فقط انما محافظة جميع السفارات والمفوضيات • من اجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذلك المفوضية الامريكية التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية •

٣ - يلاحظ ان الحكومة البريطانية تطلب عدم اثاره الرأي العام • ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب ان يقوم شخص يدعي بانه سفير بمخاطبة الشعب وبالطعن بزعماء البلاد ورئيس حكومتها وقادة جيشها ولا شك في ان هذا عمل عدائي من شأنه ان يحدث هياجاً واضطراباً في الرأي العام^(٣) •

٤ - ومما يستوجب الاسف الشديد انه في الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المرابطة بجوار الحباينة بتجنب الاصطدام واذا بقائد المطار في الحباينة يبادر بالاعمال العدائية صباح

(٣) وزعت السفارة البريطانية في بغداد منشائر في صبيحة يوم ٢ مايس ١٩٤١ يوم اصطدام الجيش العراقي بالجيش البريطاني. وقد قام بتوزيع المنشائر بعض موظفي السفارة وافراد من عملائها • وقد القي القبض عليهم حالا • كما كانت الطائرات المحلقة في صبيحة ذلك اليوم تقوم بتوزيع المنشائر ذاتها موقعة باسم السفير نفسه •

هذا اليوم فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها من الجو • فكان عنده سببا للاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ولا تزال تبذل مسعاها لتحاشيه واطهرت استعدادها الى الوصول الى التفاهم ، كما اشير الى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ •

٥ - تلقت الوزارة النظر الى ان الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الاجانب المتايدين في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد او اية مدينة من مدن العراق • وفي النهاية تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الجبانية عملا عدائيا صريحا وهي من اجل ذلك تسجل اسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية - البريطانية وحسن الاتصالات الموجودة بين الطرفين ، كما انه اغتداء صريح على حقوق البلاد وسلامتها وان الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائج على الجانب البريطاني •

الفصل الرابع

تصرفات اخرى مقصودة

اولا — خرق المعاهدة بارسال قوات الى سن النبان :

بلغ المراجع العراقية المختصة بانه قد وصلت الى القاعدة الجوية في الحبانية قوة آتية من القاعدة الجوية في الشعبية نقلت في خمس عشرة طائرة من حاملات الجنود كان مجموع من فيها (٣٩٠) جنديا • وقد جرى نقلها في يوم ٢٥ ليلة ٢٥-٢٦ نيسان ١٩٤١ • وقد ظهر من هذا ان المراجع العسكرية البريطانية باشرت بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ومباحثتها بهذا الخصوص •

وقد لفتت وزارة الخارجية العراقية نظر السفارة البريطانية بمذكرتها الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ الى ذلك والى ما جاء في كتاب السري فرنسيس السري الموجه الى وزارة الخارجية المؤرخ في ١٥ آب ١٩٣٠ المتضمن ما يلي :

« للحكومة البريطانية ان تعزز حرس المطارات مؤقتا بقواتها البرية اذا ما ارتؤي ذلك بعد التشاور بين الفريقين السامين المتعاقدين • ان الحرس غير كاف للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق » •

وحيث ان لم يسبق للحكومة البريطانية ان فاتحت الحكومة العراقية بضرورة تعزيز الحرس الموجود في الحبانية والشعبية بقوات برية بريطانية ، كما لم يسبق لها ان تشاورت في هذا الشأن مع المراجع المختصة ، فقد اعتبرت وزارة الخارجية هذه الاجراءات تجاوزا من الجهة البريطانية على حقوق العراق بالنظر لمعاهدة التحالف ومخالفة لروحها •

ثانياً — مخالفة المعاهدة واحكام القوانين العراقية :

اوجب قانون الاقامة على كل اجنبي يريد الدخول الى العراق ان يكون حائزاً على جواز سفر مؤشر بسمة الدخول الى العراق • واذا دخل بدون جواز سفر او سمة فيخرج من العراق بامر وزير الداخلية. الا ان الفقرة (هـ) من المادة ١٤ من القانون قد استثنت من احكامه افراد القوات الاجنبية الموجودة في العراق بسقتضى احكام المعاهدة. اما دخول اليونانيين بدون سمة فهو مخالف لاحكام قانون الاقامة وقيام السلطة البريطانية باستقدام ضباط منهم الى العراق وادخالهم بدون جواز سفر لاي غرض كان فهو مخالف لاحكام المعاهدة ولذا فان السلطة البريطانية بعملها هذا قد خالفت مخالفة صريحة احكام المعاهدة واحكام القوانين العراقية •

ثالثاً — قضايا الاسلحة والعتاد :

جاء في القسم الثاني من الفقرة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف العراقية — البريطانية لسنة ١٩٣٠ ان يتعهد جلالة ملك بريطانيا على نفقة جلالة ملك العراق بتقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من احدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق •

وقد ظل العراق وفيا لتعهداته عاملاً بما تقضي به حرمة الموائيق على الرغم من مساطلة الجانب البريطاني وتأخره في تجهيز الاسلحة • وقد ايدت دول اخرى استعدادها لتجهيز الحكومة العراقية بكثير من السلاح والعتاد بشن اقل مما كانت تطلبه الجهة البريطانية ، ولكن حرص الحكومة العراقية على تنفيذ تعهداتها قد حال دون حصولها على صفقات كبيرة وهامة من شركات الاسلحة الاجنبية الاخرى التي ابدت استعدادها لتجهيز الجيش العراقي بكافة انواع السلاح •

اما بعد نشوب الحرب الحاضرة بين المانيا وانجلترا فقد عطلت الحكومة البريطانية كافة طلبات العراق معتذرة بحجج واهية في حين

انها كانت تجهز دولا اخرى بكميات كبيرة من السلاح غير ان نياتهم السيئة في هذا الشأن قد انكشفت للعيان ، وعندها طلب العراق اليهم فتح اعتماد ثابت في امريكا لاجل شراء اسلحة وذخائر حربية من هناك . ونظرا لانتهااء المدد المعينة للعطاءات والتأخير في تحويل الاعتمادات اللازمة ، سحبت كافة الشركات في امريكا تعهداتها .

رابعا - حركات الطيارات البريطانية في العراق :

في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ فاتحت الوزارة السفارة البريطانية بكتابها المرقم ص - ٢٢٦ المؤرخ في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ حول ضرورة اعلام الحكومة العراقية عن حركات الطيارات والسيارات المدرعه البريطانية وذلك لكي يلم متصرفو الالوية بكافة ما يحدث في الويتهم ويقدموا المساعدات المقتضاة عند اللزوم .

وقد اوضحت السفارة البريطانية بسذكرتها المرقمة ٢٥٩ في ٢١ مايس ١٩٣٥ ان قائد القوات البريطانية في العراق يبدي اسفه لعدم استطاعته تزويد الحكومة العراقية بمعلومات عن طيران الطائرات بقصد التمارين . وكانت حجته في ذلك ان هذه التمارين تؤلف القسم الاعظم من اعمال طائرات القوة البريطانية داخل العراق . وان اعطاء المعلومات مقدما عن طيرانها لغرض اجراء التمارين يقلل بصورة اكيدة من التسهيلات المعدة لتدريب رجال القوة الجوية ويؤثر على كفاءتهم . غير انه في الوقت نفسه وافق على تزويد الوزارة بمعلومات خاصة عن اسفار الطيارات التي تجري بصورة اعتيادية وفي اوقات معينة . وظلت الحكومة العراقية ساكنة عن هذه الجهة واخذت الطيارات في تزايد حتى صار الاهلون في الالوية يشكون في كفاءة الادارة .

ولم تقف حركات الطيارات البريطانية عند هذا الحد . فقد قامت اخيرا احدي طياراتهم وذلك في ١٥-٤-١٩٤١ بالطواف والدوران فوق

وحول معسكر الرشيد وبعد بقائها حوالي الساعة هناك قفلت راجعة الى مقرها .

خامسا - تصرفات ضباط الاستخبارات :

اخذ ضابط الاستخبارات الميجر (اميلنك) في البصرة يتصرف في الايام الاخيرة تصرفات غير حسنة . وذلك بتدخله في امور لا علاقة لها باعماله واتصالاته الكثيرة بالناس بقصد التشويش واحداث الشغب بين الاهلين والاستهتار بالقوانين المحلية . ومن ذلك ان شرطة العشار كانت قد اوقفت بتاريخ ٢٥-٤-١٩٤١ شخصين عراقيين للتحقيق معهما في احدى الجرائم الموجهة ضدتهما . وعلى اثر ذلك حضر الضابط المذكور ببزته الرسمية وكان يصحبه ضابط بريطاني اخر برتبة رئيس يدعى (كوتس) الى مركز الشرطة المذكور للاستفسار من مفوض المركز عن التهمة الموجهة ضد المتهمين بحجة انهما موظفان في دائرته مصرحا انه ليس للشرطة حق في احضارهما ، وانه يقدم احتجاجه شفويا بكل شدة طالبا ايضا الجريئة التي احضرا من اجلها . وقد افهمه معاون منطقة العشار بانهما متهمان بجريئة ومن واجبات الشرطة القيام بالتحقيق واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهما . وبعد محادثة طويلة تمكن المعاون بالرغم من انفعال الميجر (اميلنك) وتهجمه من اقناعه ، فانصرف وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية بمذكرتها في ٣٠ نيسان ١٩٤١ ان توغز الى الميجر المذكور بضرورة احترام القوانين المحلية وعدم التدخل في امور لا تعنيه والكف عن نشاطه وغلوه المضرين بعلاقات الدولتين الحليفتين .

سادسا - قيام القوات البريطانية بتصرفات مشيرة :

اخذت بعض سرايا جنود القوة البريطانية التي نزلت في البصرة اخيرا ، لغرض المرور عبر العراق الى اقطار اخرى تتجول في البصرة

جسالاتها وموسيقاها • فاحداث ذلك اءام ارءاء فف الرأف العام العراءف
وعلى الءصوء فف البصرة • فطلبء الءكوءة العراءفة من السفارة
البرفطائفاء بفارفاء ٣٠ نفاء ١٩٤١ ان ءوءف هءه الاعمال الاسءفزازفة
الءف ءضر بمصلءة الطرففف •

مسابعا — ضفط الانءلفز على العراق فف قءع العلاقات مع المائف :

اشرف فف فصل سابق الى ان قءع العلاقات مع المائف قد حصل
بءءفة ضفط الانءلفز على الءكوءة العراءفة القائمة فومئذ وءكرنا ان
بنوء المعاهءة العراءفة الانءلفزفة لا ءءم على العراق ان فقوم بقءع
علاقاته مع المائف ، كما لا فسكن ان ءءعله ملزما فف ءطفف ءطء من
واباءه المقررة ففها •

لقد اسءءء الءكوءة العراءفة آنئذ فف قءع العلاقات مع المائف
الى اسباب لفست من مقءضفاء نصوء المعاهءة ، بل بءافع المءاملة
وحسن النفة وبءواف اءرف مبعءها انءرص على رعافة مقءضفاء العلاقات
المءكونة بفف المملكءفف •

وقء اءى الامر بالءكوءة القائمة بالءطرف فف الافصاء عن حسن
نفءها فف قضافة ءسلف عءء من الرعافاء الالماف الءفن هم فف سن الءءمة
العسكرفة الى السلءاء البرفطائفة ففر ان برفطائفة الءف ءعودء نسكراف
الءمل لم ءقابل ما قامت به الءكوءة العراءفة فف هءا الشأن بالرضى
والامءنان وانما قابلءه بالءسكر والاعءءاء على ءقوق العراق المشروعة •

لم فكن العراق منءظرا من برفطائفاف الا مقابلءه بالمءل فف الءرص على
ءأفء حسن النفة الءف برهن علفها والءف كانت ءرغب فف ءءقفها فف
مءءلف الظروف والاعوال لكن برفطائفاف الءف ءبلء على ءرق العهوء
والوائف قد قابلء العراق بعكس ما كان فرفو منها ، وبعكس ما كان
فجب علفها كءلففة وافءء على ءءاماءها وهف ءمءع بكامل اراءءها
ووءرفءها •

موقف الحكومة العراقية من هذه التصرفات

ان الحكومة العراقية قد بذلت من التسهيلات اكثر مما نص عليه في معاهدة التحالف ، يؤيد ذلك الادلة التالية :

١- سمحت الحكومة العراقية بتأسيس مدارس في الجبانية لتعليم الطيران لمختلف القوميات من حلفاء بريطانيا •

٢- سكنت الحكومة العراقية وتساهلت بشأن حركات الطائرات البريطانية المتزايدة في الاجواء العراقية •

٣- تساهلت الحكومة العراقية بشأن تجول ضباط الاستخبارات والارتباط البريطانيين في الالوية العراقية واتصالهم المستمر بالاهلين لعرض بث دعايتهم الضارة وتفريق ابناء الامة • وقد ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تعمل في سبيل معالجة هذا الامر بالروية والاتزان وذلك بلفت نظر السفارة البريطانية عشرات المرات الى ذلك • غير ان هذه المعالجة لم تثمر شيئا مع الاسف •

الفصل الخامس

نتائج تدخل الانكليز في شؤون البلاد الداخلية

تنتهي سلسلة الحوادث التي شرحت في الفصول السابقة بهذا البحث الذي يعتبر خاتمة لهذا الكتاب . وسينطوي هذا الفصل على شرح واف لاستهتار الانكليز في تصرفاتهم الملتوية نحو العراق وفي تدخلهم في شؤونه الداخلية .

منح الانجليز انفسهم حقوقا لم تكن متفقة مع المنطق ولا مع اية سنة من سنن القانون واستنادا الى هذا الطراز من التفكير اخذوا يتدخلون في امور لا يقرهم على معارضتها احد ولا يمكن ان يسكت عن تعاطيها اياها الا الذين خرجوا على قضية البلاد ومصلحة الوطن العامة .

ومن جراء ذلك ضج الرأي العام وتملأ الشعب حتى اخذ يرمي الحكومة العراقية القائمة يومئذ بالتقصير في حق الوطن والاستهتار بواجباته المقدسة .

تأثير الانكليز في مخالفة عبد الله واجبات الوصاية

واستفحل الامر عندما احتضن الانجليز وصي العرش العراقي السابق الامير عبد الله ويومها سيروه نحو تحقيق أهداف معينة تتفق مع سياستهم العاشمة التي يستهدفون من وراءها استخدام العراق اداة لهم يقضون به مصالحهم الاستعمارية .

وعندما ارتضى الامير عبد الله في احضان الانجليز واستمر على مخالفة واجبات الوصاية وعلى تحدي سلامة العرش الذي أوتن على صياقته من اي تعد او عدوان ، وعندما شعر المخلصون بذلك ورأوا انه قد بلغ به الاستهتار حدا ادى الى التشبث في استحصال البيعة لنفسه من بعض الناس والاندفاع نحو تحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان

المملكة ووحدة الامة تحقيقا لخطة بريطانية بحثة .. بذل المخلصون
جهدهم في سبيل اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية وعبثا حاول المخلصون
نصحه وافناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية بل عبثا حاولوا
لفت نظره الى انه غير مسؤول دستوريا .

ومن جراء ذلك اخذت شؤون المملكة تسير من سيء الى اسوأ
واوشكت الماكنة الحكومية ان تتعطل وبدأ اليأس من اصلاح الحال
يتسرب الى النفوس المخلصة ، فعم السخط كافة الاوساط العراقية، مما
اضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالته تخلصا من المسؤولية الناشئة
عن تصرفات الامير المذكور^(١) .

(١) نص الاستقالة برقا —

صاحب السمو الوصي المعظم — ديوانية
سيدي .. لقد حاولت ان اسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجا
سياسة تتفق ومصلحتها العامة ولم اشك في ان سموكم كان يرغب
في ازالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير ان الايدي
والمصالح الاجنبية التي يروقها ان لا تسود الثقة المتبادلة بين سموكم
وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص وفق
خطتها المرسومة حملت سموكم على عدم الارتياح منها وقد ظهر
ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي وانعكافكم في قصركم العامر الامر
الذي اثر على حرية سير الوزارة في اعمالها ، ثم استمر عدم ارتياح
سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة وايقاف الارادات المعروضة
على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب . اذ ان
الوزارة التي اخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وادارة
شؤونها في هذه الظروف العصيبة رأت ضرورة استفتاء الراي العام
عن خطتها السياسية لتأمين تعاون اوثق بين السلطتين التشريعية
والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فاني
اعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية راجيا من سموكم قبول
استقالتي من رئاسة الوزارة والله اسأل ان يمد سموكم بتوفيقاته .
بغداد في ٣١ — كانون الثاني ١٩٤١

رئيس الوزراء
رشيد عالي

وبدلاً من أن يكون الأمير عبد الله في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية مجرداً من الاندفاعات الشخصية والتخريبية ترك واجبات الوصاية سائراً من حقوق الأمة معطلاً لاحكام دستورها غير عابئ بما قد تولده هذه التصرفات المؤسفة من اخطار تحطم كرامة الأمة وتهدد كيان الدولة ولا سيما بعد ان ابدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الالاحاح من قبل اصحاب الرأي عليه بوجوب ممارسة صلاحياته وبالنظر الى ان هذه الأمة قد كافحت كفاح المستميت لانشاء كيانها وضحت في سبيل توطيده بكل عزيز ، فليس من الهين على ابنائها ان يسمحوا بالعبث بمقتدرات الدولة والاخلال بكيان المملكة وسلامتها .

حكومة الدفاع الوطني

بناء على ما تقدم ، وحرصاً على محافظة كرامة وسلامة الدولة فقد اودع الجيش تدوير دفة الامور الى (حكومة الدفاع الوطني) برئاسة فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني الذي اظهر الرأي العام الوطني ثقته به واطمأن الى صلابته السياسية ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمأنينة والثقة العامة بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية . وقد برهنت حكومة الدفاع الوطني على اتصاها للدستور العراقي وصيانة العرش ، وذلك بفساحها المجال لممثلي الأمة لاعطاء كلتهم النهائية في الوضع الراهن بكل حرية وصراحة .

عزل عبد الله وانتخاب الشريف شرف وصيا

واجتمع مجلس الأمة بتاريخ ١٠-٤-١٩٤١ فقرر عزل الأمير عبد الله وتعيين الشريف شرف وصيا على العرش بدلاً منه فعادت الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي (٢) .

(٢) تم الانتخاب بأكثرية ساحقة وكان عدد الحاضرين ٩٤ عينا ونائباً .

استقرار الوضع

وباضطلاع فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني باعباء المسؤولية لاقّت وزارته كل عطف وتأييد من كافة عناصر الشعب وطبقاته ومن جميع البلاد العربية والاسلامية واعترفت بحكومته كل الدول الاجنبية عدا بريطانيا المندفعة بما كانت تضمره من سوء نية تجاه العراق وما تنويه للقضاء على كيانه . فأخذت تراوغ بمختلف الطرق والاساليب لخلق جو فاسد من القلق والاضطراب ولوضع مختلف العراقيل في وجه الحكومة التي لاقّت عطفًا وتأييدًا لم يكن مدعاة لارتياح بريطانيا .

من اجل ذلك اخذ الساسة البريطانيون واتباعهم ينشرون الدعايات الفاسدة ضد العراق سواء في صحفهم او بواسطة محطات اذاعاتهم او من الصحف والمحطات المأجورة لهم . او التي تخضع لسلطانهم . وعدا ذلك قامت سفارتهم في العراق وعلى رأسها كورنوالس بتوزيع المنشير الضارة مستهدفة من وراء ذلك تسميم واغلاق الرأي العراقي العام .

اعتراف بريطانيا بعنائها للعراق

وليس ادل على سوء نية بريطانيا تجاه العراق من تصريح رئيس وزرائها ، ففي ٧-٥-١٩٤١ صرح المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني بان حكومته كانت منذ نيسان ١٩٤٠ تفكر في ارسال قوات كبيرة لكي تبقى مقيمة في العراق غير ان حرب مصر حالت دون ذلك اد اجبرتها على ارسال تلك القوات اليها . هذا دليل قائم بذاته ويمكن ضمه الى بقية الادلة الاخرى التي يتضح منها ان بريطانيا كانت عازمة وممصمة على احتلال العراق والاعتداء على سيادته واستقلاله^(٣) .

(٣) اقرأ تفاصيل نوايا تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية (الجزء الثاني) المنشورة في هذا الكتاب .

منشور كورنوالس دليل آخر ٠٠ (٤)

وفي ٢ مايس ١٩٤١ وزعت السفارة البريطانية في بغداد نشرة تحت عنوان (رسالة من كورنوالس الى اهالي بغداد) وقد تضمنت هذه النشرة دعايات ضارة ضد المملكة العراقية ومفتريات واباطيل رتبها اذها ن مغرضة ، وتطاولا شائنا على رئيس الوزراء وعلى رجال المملكة الاخرين .

ومن مطالعة النشرة المذكورة يتبين ان السر كورنوالس منح نفسه حق التصرف بهذا الكيان وحق التدخل في شؤون لها علاقة باستقلال وسلامة الوطن العراقي التي تخرج عن نطاق اختصاصه .

ومع انه ليس بالغريب ان لا يملك هذا الحق على الرغم من كون ما جاء في المنشور المذكور مردود بفضل الحماس المتأجج في نفوس الشباب والشيوخ والنساء والاطفال في كافة الاقطار العربية فالقول بما يخالف الحقيقة والواقع انما هو يراد به اخفاء هذا الشعور الذي عم كل شيء وطغى على كل شيء وعدا ذلك لسنا بحاجة الى التدليل على بطلان اي دعوة توجه من قبل رجل اجنبي جاء لتنفيذ سياسة حكومته للقضاء على كيان العراق . كما نفذ امثل تلك السياسة طيلة الاربعة عشر عاما التي قضاها مستشارا لوزارة الداخلية في العراق .

ثم ، ما شأن رجل جاء ليمثل بلاده في هذه الديار حتى يخول لنفسه حق البحث في شؤون البلاد الداخلية . او اية شريعة او عرف او منطق يخوله حق توزيع مناشير فيها طعن برجال الدولة واثارة خواطر الناس واساءة البلاد التي آوته واکرمت وفادته ؟

اوليس هذا من اوضح الدلائل على قيام بريطانيا مع موظفيها هنا وهناك بالتجاوز على سيادة العراق وعلى سوء نيتها تجاه هذه المملكة التي بادروا بالعدوان الاخير ؟؟

(٤) راجع نص المنشور في الجزء الخامس ص ٢١١-٢١٣ من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للسيد عبدالرزاق الحسني .

خاتمة

من مجريات البحث ، ومن الأدلة الكثيرة التي تطرقنا إليها في فصول هذا الكتاب يتضح ما يلي :-

اولا - ان العراق كان مقدرا حقيقة التزاماته المنصوص عليها في المعاهدة العراقية - البريطانية بنصها وروحها .

ثانيا - ان بريطانيا لم تكن مقدرة التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة العراقية - البريطانية كما انها لم تقم بتنفيذها بنصها وروحها ، وانما تعمدت خرق احكامها بالرغم من كونها معاهدة جائزة .

ثالثا - ارادت بريطانيا احتلال العراق وبدأت تستعد لذلك باعتدائها على سيادته واستقلاله بانزال قوات في الارض العراقية وبتصرفات اخرى كثيرة .

رابعا - وقف العراق من هذا الاعتداء موقف الحريص على ممارسة خصائص سيادته وعناصر استقلاله بشكل يتفق مع الكرامة والحزم .

خامسا - لم يبق شك من سوء نية بريطانية تجاه العراق ، وقد تأيد ذلك بكثير من الحوادث والأدلة .

سادسا - ان بريطانيا هي التي بادرت القوات العراقية بالاعتداء في سن النبأ .

سابعا - ان موقف العراق تجاه هذا الاعتداء كان موقف المدافع عن نفسه ، الحريص على كرامته واستقلاله .

ثامنا - ان السيد كورنوالس قام بتصرفات لا تتفق مع مهمته كممثل لحكومته في العراق . وعلى الرغم من عدم تقديم اوراق اعتماده قام بتوزيع نشرات فيها تطاول على رجال العراق ومس كرامة البلاد متجاوزا في ذلك حدود واجباته كرجل غريب لا يملك مثل هذا الحق .

تاسعا - ان الانجليز شجعوا الامير عبدالاله على مخالفة واجبات الوصاية وتحديه حرمة العرش .

معاهدة التحالف

بين العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق •
وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والمستلكات
البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند •
لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة ، والاحتفاظ بصلات
حسن التفاهم وادامتها ما بين بلاديهما ،
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف ،
الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة
ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن
والعشرين من شهر جمادي الاخرة سنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف
الهجرية ، بأن ينظر نظرا فعليا في فترات متتالية ، مدة كل منها اربع
سنوات ، في هل في استطاعته الالاحاح على ادخال العراق في جمعية
الامم ،

ولما كانت حكومة جلالتة في بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية
قد اعلنت الحكومة العراقية ، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر
من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ، انها مستعدة
لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة
بعد الالف ، واعدت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر
كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ، ان هذه هي
نتيها •

ولما كانت المسؤوليات الابتدائية التي قبلها صاحب الجلالة
البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخاله

العراق عصابة الامم ، ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ، يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما ، بصفة كونهما ملكين مستقلين ، ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصدقة ، فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية ، على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة عند دخول العراق عصابة الامم ، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما : عن جلالة ملك العراق : —

نوري باشا السعيد : رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية .
حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي . ام .
جي . دي . اس . او .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند : —

عن بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية : اللفتست كرنل : السر
فرنسيس هنري هسفرينز جي . سي . ف . او . كي . سي . ام . جي . كي .
بي . اي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .
الذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما ، فوجداها صحيحة قد
اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى — يسود سلم وصدقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيدا لصدقاتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له اساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد

الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، او قد يخلق مصاعب للفريق
الاخر .

المادة الثانية - يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى
بلاط الفريق السامي المتعاقد الاخر ، مثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد
وفقا للاصول المرعية .

المادة الثالثة - اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى
حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان
الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ،
وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ، ووفقا لاي تعهدات دولية اخرى ،
يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة - اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في
حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي
المتعاقد الاخر فورا الى معوثته ، بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق
احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا
الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب : او خطر
حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في
الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات
والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ،
والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان
مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وايضا - بشرط مراعاة احكام
المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء
الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق ، بأن حفظ وحماية مواصلات

صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة ، في جميع الاحوال ،
هما في صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن اجل ذلك ، وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة
البريطانية ، وفقا للمادة الرابعة اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح
صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين
جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، او في جوارها ،
وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب
نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق ، لصاحب الجلالة البريطانية ، في
ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الاتفة الذكر ، وفقا لاحكام
ملحق هذه المعاهدة ، على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن
يعتبر بوجه من الوجود احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة
العراق .

المادة السادسة - يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .
المادة السابعة - تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف ،
الموقع عليها في بغداد ، في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة
اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع
عشر من شهر صفر سنة احدى واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي
اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة
بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي
الآخرة لسنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات
الفرعية الملحقة بهما ، التي تسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز
التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين ، في كل من اللغتين العربية
والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة - يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه ، عند

الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية %
جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق
بالعراق ، وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من
هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي
شيء من هذه المسؤوليات ، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق
وحده .

ومن المعترف به ايضا ، ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة
على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقا لاي وثيقة دولية
اخرى ، ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده ، وعلى
الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فورا الى اتخاذ الوسائل المقتضية
لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة - ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه
الى الاخلال ، او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، او التي قد تترتب
لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، او عليه ، وفقا لميثاق عصبة الامم ،
او معاهدة تحريم الحرب ، الموقع عليها في باريس في اليوم السابع
والعشرين من شهر آب لسنة ثمانى وعشرين وتسعمائة بعد الالف
الميلادية .

المادة العاشرة - اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة ،
او تفسيرها ، فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه
بالمفاوضة رأسا بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقا لاحكام ميثاق عصبة
الامم .

المادة الحادية عشرة - تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل الابرام بأسرع
ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الامم .
وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ
تنفيذها ، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في
تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما ، بناء

على طلب احدهما ، بعقد معاهدة جديدة ، ينص فيها على الاستمرار
على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في
جميع الاحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على
مجلس عصبة الامم .

واقارارا لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه
المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد على نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران
لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر
صفر لسنة تسع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية .

التوقيع : نوري السعيد

التوقيع :

F. H. HUMPHRYS

ملحق

- ١ -

يعين صاحب الجلالة البريطانية ، من حين لآخر ، مقدار القوات
التي يقيسها جلالته في العراق وفقا لاحكام المادة الخامسة من هذه
المعاهدة ، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقوم صاحب الجلالة البريطاني قوات الهندي^(١) لمدة خمس
سنوات ، بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يسكن
صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية ، للحلول محل
تلك القوات ، وعند اقضاء تلك المدة ، تكون قوات صاحب الجلالة
البريطانية قد انسحبت من الهندي ولصاحب الجلالة البريطانية ايضا ان

(١) الهندي : معسكر الجيش البريطاني في جنوبي بغداد آنذاك .
وقد تسلمه الجيش العراقي وسمي بمعسكر الرشيد .

يقيم قوات في الموصل لمدة ، حدها الاعظم خمس سنوات ، تبتديء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

-٢-

بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات ، والامتيازات ، في شؤون القضاء ، والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق ، شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى اعلاه ، وتشمل ايضا قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق ، عملا بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ، او وفقا لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وايضا يواصل العمل بأحكام اي تشريع محلي ، له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية ، فيما يتعلق بالحصانات ، والامتيازات ، اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

-٣-

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنتقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، وتدريبها ، واعالتها ، وعلى منحها عين التسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

- ٤ -

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالتهم البريطانية ، وفقا لاحكام هذه المعاهدة ، وان يؤمن سن القوانين التشريعية ، التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الانفة الذكر .

- ٥ -

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة جلالته ملك العراق وهي :-

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية في المملكة المتحدة .

٢ - تقديم الاسلحة والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطائرات ، من احدث طراز متيسر ، الى قوات جلالته ملك العراق .

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالته ملك العراق .

- ٦ -

ولما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين : العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالته ملك العراق بأنه ، اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب ، فأنهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضا بأن اي اشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري ، يرسلون الى مدارس ، وكليات ، ودور تدريب عسكرية ، في بلاد جلالته البريطانية ، بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر اخر كان .

ويتعهد ايضا بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحته لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

- ٧ -

يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم ، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية ، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق ، وسككه الحديدية ، وطرقه المائية ، وموانئه ، ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذنا عاما في زيارة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانيء العراقية

ن . س

ف . هـ . هـ

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

الاتفاقية المالية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠
ايفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ،
للمفاوضة في الامور التالية :-

١ - قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات
التي قررها مجلس الوزراء •

٢ - حل القضايا المعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية
الشيخين ، ومخصصات فخامة المعتمد السامي ، وقضية الميناء •

٣ - السعي لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لربط امور
العراق بوزارة الخارجية البريطانية ، والمباحثة مع البيوتات المالية
لتأسيس بنكين : وطني وزراعي ، والسعي لايجاد المبالغ اللازمة للقيام
بمشاريع الغراف ، والحبانية ، وعكركوف ، وابو غريب ، وتقديم نتائج
مباحثاته ومسايعه الى مجلس الوزراء •

وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٠

» اعاد مجلس الوزراء النظر في قراره السابق ، المتخذ في جلسته
المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠ فقرر ايفاد فخامة نوري باشا السعيد رئيس
الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الامور التالية :-

١ - قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات
التي قررها مجلس الوزراء •

٢ - حل القضايا المعلقة وهي : - قضية السكك الحديدية ،
وقضية الشيخين وقضية الميناء وغيرها •

٣ - السعي لايجد المبالغ اللازمة للقيام بمشاريع الغراف
والجباية وعركوف وأبي غريب وتقديم نتائج مباحثاته ومسايعه الى
مجلس الوزراء » •

اما التعليمات التي اعطتها الحكومة الى نوري باشا السعيد فهذا
نصها : -

١ - قضية امتياز النفط : توافق الحكومة العراقية على اقتراحات
اللجنة الوزارية المؤلفة من فخامة جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ،
ومعالي جميل باشا الراوي وزير المواصلات والاشغال والمستر وبتيلى
مستشار وزارة المواصلات والاشغال ، المرسله طي كتاب الوزارة
الاخير المرقم س/٢٧٤ والمؤرخ في ٧-١٣ أيار ١٩٣٠ عدا سعر النفط
الاسود الذي يجب ان يكون بالمئة اربعين ، وعلى ان لا تضاف اية نفقة
مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات •

٢ - حسم قضية السكك الحديدية حسب مقترحات الحكومة
العراقية ، او تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية •

٣ - الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب ، والغاء
مخصصات المعتمد السامي •

٤ - تسجيل املاك الميناء باسم الحكومة العراقية •

ما نصت عليه المعاهدة :

لما عقدت المعاهدة العراقية - البريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الحق
بها الكتاب التالي في جملة ما الحق بها من مذكرات ومراسلات :

ديوان مجلس الوزراء
يا صاحب الفخامة !
بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

عظما على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، اتشرف بأن

اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة ، وهي
المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العرقية، وميناء البصرة والمسائل التي
يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ، ستكون موضوعا
لاتفاق اخر يعقد باسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا
لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في يوم واحد .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز جي . سى . في . او . كي . سي . ام .
جي . كي . بي . ئي . سي . آي . أي .

المعتد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

هذا وقد توصل الطرفان الى اقرار الاتفاقية الجديدة في لندن في

يوم ١٩ آب ١٩٣٠ .

الكتاب السري الخاص بحرس المطارات

بعد ان استقالت وزارة نوري السعيد الثانية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ وتألّفت الوزارة الشوكية في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، عثر على كتاب سري الحق بالمعاهدة الجديدة دون ان يطلع عليه احد ، لا الملك فيصل الاول ولا مجلس وزرائه ولا مجلس الامة ولا صحافتها :-

وزارة الخارجية سري بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

سيلبي

اشارة الى المادة ٤ من ملحق المعاهدة التي وقعناها اليوم اشرف باخباركم انه عندما يأتي الوقت الذي تنفذ فيه احكام تلك المادة ، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لاجل الحرس الخاص المشار اليه في هذا الملحق .

لا اتوقع ان تحصل ضرورة لاتخاذ اي تشريع لتأمين جريان هذا الترتيب بسهولة ولكن اذا كانت هناك نقطة ووجد من الجهة العملية ان القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض فأن التشريع اللازم سيمر بدون تأخير .

(أ) تتألف القوة من رجال لايتجاوز عددهم ١٢٥٠ ما عدا الموظفين البريطانيين

(ب) تكون الخدمة في القوة اختيارية وتعفي هذه الخدمة اي عضو من القوة المذكورة من احكام اي قانون لاجل الخدمة الاجبارية .

(ج) تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضباط البريطانيين والعراقيين ، الذين هم دونه درجة ، كلهم تابعين الى جلالة ملك العراق ، ويدخل ضمن ذلك صفار الضباط وضباط الصف البريطانيون ، بحسب الحاجة ، وتكون لهم السلطات التي تختص برتبهم عادة ، وللقائد الصلاحية بوضع قواعد ، فيما يختص بالتجنيد ، والادارة ونوع الاسلحة والتجهيزات واللباس وكيفية التدريب ومقدار الراتب وشروط الخدمة .

(د) اما بخصوص النظام فستكون القوة ، باستثناء الموظفين البريطانيين خاضعة الى القانون العسكري العراقي .

يمنح القائد ، والضباط البريطانيون التابعون ، السلطات الجزائية اللازمة ويكون للقائد الحرية التامة من جهة دعوة ديوان الحرب وتأليفه وتصديق الاحكام الصادرة من ديوان الحرب الذي لا يكون القائد عضوا فيه من قبله وفي الاحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضوا في الديوان او يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحدة يجرى تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع .

(هـ) تكون وظيفة القوة الاساسية حماية قواعد الطيران في العراق ، التي قد تكون ، بموافقة الحكومة العراقية مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتتناول هذه الوظيفة مهمة المحافظة على مواد ومخازن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيثما كانت ، ولأجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الاجرائية عنها عائدة الى القائد ، توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق .

(و) من المتفق عليه ، انه قد تدعو الضرورة ، من وقت لآخر - لأجل القيام بالوظائف المذكورة اعلاه ، بصورة منظمة - ان يتلقى اعضاء القوة الاوامر من ضباط قوات صاحب الجلالة البريطانية : تبلغ هذه الاوامر الى القوة عادة بواسطة ضباطها غير ان الحكومة العراقية

لا تعارض ، عند الحاجة ، في اصدار هذه الاوامر بصورة مباشرة وتتخذ التدابير في هذه الحال ، لتأمين اجبار جميع اعضاء هذه القوة على امتثال هذه الاوامر وتمتعهم بنفس الصيانات ، كما لو كانت الاوامر قد اعطيت من قبل ضابط قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، ومن المتفق عليه ان سلطة القيادة على القوات العراقية ، التي قد تمنح الى ضابط قوات صاحب الجلالة البريطانية لا يمكن ممارستها الا فيما يتعلق بالقوة الخاصة .

(ز) تسدد نفقات القوة كلها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية العظمى .

اتشرف بان اكون يا سيدي خادمكم المطيع جدا .

ن . س .

فخامة السرف . ه . هفريز . جي . سي . في . او الخ . .

معتمد صاحب الجلالة البريطانية السابق في العراق

آراء في المعاهدة العراقية - الانكليزية

● كتبت جريدة (نيويورك تايمس) الامريكية في عددها الصادر يوم ٦ تموز ١٩٣٠ تقول :

((... فمن الجهة الواحدة وضعت المعاهدة حدا فاصلا لمدى الانتداب الذي اضطلعت به بريطانيا على العراق منذ ان وضعت الحرب العظمى اوزارها ، ومن جهة اخرى ابقّت مستقبل هذه الدولة العربية مكتنفا بغيوم من الغموض)) .

● قال المسيو دابار عضو لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الامم حول معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وانكلترا في معرض مناقشته للمعاهدة المذكورة ما يلي (١) : -

((... وانا شخصيا لا احب ان ارى بلادى تدخل في مثل هذا التعهد الذي قبله العراق على نفسه)) .

● اما لجنة الانتداب نفسها فقد صرحت في تقريرها النهائي المرفوع الى المجلس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ : -

انها ((رأت ... على ما كان في بعض احكام معاهدة التحالف المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من شيء غير مألوف في المعاهدات التي على هذا النمط ... ان الجهود التي تعاهد العراق بها مع بريطانيا لن تخل خلا صريحا باستقلال الدولة الجديدة)) .

● نشرت جريدة (العالم العربي) في ١٧ و ١٨ تشرين الاول ١٩٣٠ آراء الزعماء السياسيين الذين عارضوا معاهدة ١٩٣٠ ثبت بعضها للتاريخ :
١ - ياسين الهاشمي :

لم تصف المعاهدة الجديدة شيئا الى ما اكتسبه العراق ، بل زادت في اغلاله . عزلته عن الاقطار العربية ، وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين .

(١) محاضر لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الامم ص ٧٦ من محضر الجلسة ٢١ .

٢ — رشيد عالي الكيلاني :

« اقل ما يقال عن المعاهدة العراقية — البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال لدائم ، وابتاحت لبريطانيا ان تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته ، وازافت الى القيود والانتقال الحالية قيودا وانتقالا اشد وطأة ، غارى رفضها مع الاتفاقيات المحققة بها . »

٣ — حكمت سليمان :

« المعاهدة العراقية — البريطانية تضمن الاحتلال الابدى ، وهي منحت لبريطانيا حقوقا وامتيازات بدون اى عوض . ولما ذيلوها ، ولا سيما ذيلها المالي ، فانها تكبد العراق اضرارا جسيمة بلا مبرر لها . »
٤ — توفيق السويدي :

« لا تظن رغائب البلاد ، اذ جارت هادمة لكل الجهود التي صرفت في سبيل تخفيف وطأة المعاهدات والاتفاقيات السابقة . لا اعتقد ان البلاد تقبلها لتقل وطأتها ، لذلك ارفضها . »

٥ — عبدالعزيز القصاب :

« . . لم تحقق رغائب الشعب العراقي ، الذى ضحى بالقيالي في سبيل تحقيقها فاني ارفضها لانها انت مثقلة كاهل البلاد وهادمة آمالها . »

٦ — كامل الجندرجي :

« . . ان نتيجة هذه المعاهدة وذيولها حماية شديدة الوطأة واحتلال دائم وقضاء مبرم على الجامعة العربية ، وذيولها غير قابلة الاحتمال . »
٧ — السيد عبدالمهدى :

« المعاهدة : —

- ١ — جعلت العراق ميدانا للمصالح البريطانية وجزءا من مستعمراتها .
- ٢ — صدمت الجامعة العربية ، ومنعت اتصالا بالاقطار المجاورة .
- ٣ — وضعت مرافقنا تحت النفوذ الاجنبي . انقلبتنا بالديون .
- ٤ — قيدت الاولاد والاحفاد .

٨- الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« اني ارتأى رفض مشروع المعاهدة وملحقاتها لانه مشروع تحمل العراق بموجبه كثيرا من المغارم والتبعات ، ولم يكتسب في مقابل ذلك حقا جديدا من الحقوق .

٩ - حمدي الباجه جي :

« ان المعاهدة الحالية عدا انها تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائما ومستمر ، تجرد العراق من معاونات الدول في خصوص صد مظالم الاستعمار القتال . ان الضغط البريطاني الحالي في الحقيقة يستند على قوة مطار الهندي ، اما عدا فيستند على مطارات غربي الفرات بدون خشية المداخله الدولية لان المهم عندي في المعاهدة الخاضرة هو قطع حق الدول في المداخله بشؤون العراق لتحتكر بريطانيا الاستعمار في العراق وهذا هو السبب في جعل تنفيذ المعاهدة بعد مدة حتى تتمكن بريطانيا في هذه الاثناء من مساومة الدول لترضى بترك العراق فريسة بيد الاستعمار الانكليزي لا كما حصل لمصر بمساومة فرنسة في مراكش وايطاليا في طرابلس الغرب والمانيا في افريقية واني اعتقد ان دور الشدة والبطش سيزداد وسيصبح مريعا للغاية بسبب هذه المعاهدة فيجب ان نرفضها بتاتا » .

اعدام قادة الثورة

.. وفي يوم من اعز واشرف ايام العروبة السخية بالبذل والفداء ..

حملت ارجوحة الابطال شهداء خالدين خلود النضال العربي ، ففي الخامس من مايس من عام ١٩٤٢ تم في معسكر ابي غريب تنفيذ حكم الاعدام بالقائدين البطلين العقيد فهمي سعيد والعقيد محمود سلمان والمكافح الشهيد يونس السبعاوى بعد محاكمة عسكرية سورية جرت سراعا بامر من عبدالاله .

وفي عام ١٩٤٤ ، نفذ حكم الاعدام بالشهيد العقيد كامل شبيب في سجن بغداد المركزى من غير ان تعاد محاكمته مجددا ، وهو ما جرى العرف عليه في حالات الحكم الغيابي ، وانما استند في تنفيذ الحكم الجائر الى قرار المحكمة السورية المذكورة التي مثلت ابشع صورة من صور امتهان الحقوق الانسانية والخضوع لارادة المستعمرين وعمالئهم . وكان الشهيد شبيب معتقلا في سجون روديسيا البريطانية بجنوب افريقيا منذ ان القى القبض عليه في ايران بعد احتلالها عام ١٩٤١ .

اما الشهيد البطل العقيد صلاح الدين الصباغ فكان قد لجأ الى تركيا ، واقام فيها اربع سنوات لاجئا سياسيا . ولكن ضغط الاستعمار البريطاني وعمالئه على تركيا اضطرها الى التخلي عن كلمتها .. والى الطلب الى الشهيد بمغادرة الاراضى التركية ، فهرب الى سوريا وظل مختفيا اياما في مدينة حلب ، حتى استطاعت يد الخيانة في العهد الملكي الاستعماري ، ورجاله المارقون من اذئاب الاستخبارات البريطانية وعمالء عبدالاله ونورى السعيد ان تلقي القبض على الشهيد وتسلمه الى السلطات البريطانية التي سلمته بدورها الى الحكومة العراقية . فنفذ فيه حكم الاعدام في السادس عشر من تشرين الاول عام خمسة واربعين وتسعمائة

والف بدون محاكمة . وزيادة في التنكيل بالشهيد البطل والتدليل على
الرضوخ التام للارادة الاستعمارية الحاقدة ، فقد علقت جثته امام مبنى
وزارة امدفاع .

ويشاء ربك العلي القدير ، حبيب كل الاحرار الطيبين . . ان يعيد
التاريخ نفسه . . ففي نفس المكان تهما ، وفي صبيحة الرابع عشر من تهوز
الاجر من عام ١٩٥٨ ، كان الشعب الغاضب لشاراته ولقائده الخالدين . .
يسحل جثة العميل عبدالاله ويعلقها امام باب وزارة امدفاع لا انتقاما
وحسب ، وانما درسا بليفا يلقى على كل عداء الاستعمار في اقطار
العروبة . . وما اروع واشد الدروس التي يلقىها الشعب على الخارجين
على ارادته .

لقد مات صلاح وفهمي ومحمود ودمل ويونس . . ومات غيرهم
كثيرون شهداء على مذبح الحرية ووحدة العروبة ومن اجل مستقبل
افضل لهذه الامة التي ضجت صحائف التاريخ الانساني من فيض
تضحياتها والخالدين فيها . . وها هي قوافل النضال تحت الخطى نحو
اهدافها الكبرى مستمدة من ذكريات شهداء مايس وكل ضحايا السرب
الدامي . . العزيمة والايمان والثبات في معركة العروبة من اجل تحررها
الشامل وتقدمها المضي ووحدةها الكبرى .

فالى شهداء الثورة الخالدة الف تحية وسلام . . ويمينا ان نخدم
ذرياتكم في قلوبنا الى الابد الابيد .

الافول المشرق

لشاعر العروبة الخالد المرحوم

معروف الرصافي

القصيد الخالدة التي نظمها الشاعر الخالد المرحوم معروف الرصافي في رثاء الشهداء الأبرار الذين حاربوا الإنمير في مايس ١٩٤١ ولذين اعدموا شنقا بأسلوب شنيع لن ينساه شعب العراق .. وفي هذه الابيات يعبر الشاعر الخالد عن اعمق المشاعر نحو صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد ويونس السبعأوى وكامل شبيب ... شهداء العراق في ثورتهم من أجل التحرر من الاستعمار والعبودية ..

عبرا في افولها كالشموس
في دياجير طالع منحوس
تنجلي عنه داجيات النحوس
ثم دسوا جسومكم في الرموس
هربوا المال من جبابة المكوس
فعلة السوء منه بالتفليس
علم الجيش غيما منكوس
ان تكونوا في ربة الانكليس
خاليات القرون في ابليس
شائع الذكر في بطون الطروس

ايها الانجم التي قد راينا
ان هذا الافول كان شروفا
وسياتي الزمان منه بسعد
شنقوكم ليلا على غير مهل
افكانوا في ظلمة الليل تجرا
هكذا الخائف المريب يوارى
شنقوكم لانكم قد جعلتم
شنقوكم لانكم قد ابستم
فاستحقوا اللعن الذي كررته
سيديم الزمان لعنا عليهم

في اسي من وصاها محسوس
باجل التمجيد والتفديس
هو تعظيمكم بخفض الرؤوس
شرف خالد لكم قدموس
يوم بوعس كحرب يوم البسوس
وتلظ بحر نار المجوس
في شحوب وغيره وعبوس
مثل تيار لجة القاموس
معربا عن نشيجنا المهوس
يتاني من صاحبات النفوس
ان نسي يوم شنقكم او تنوسى

ايها الانجم التي تركتنا
في سبيل الاوطان متم ففرت
وستبقى الذكرى لكم ذات رمز
وسيجري احترامكم في مجالي
ان يوما به نعيتم الينا
قد حكاهما طولا وشووما وبغيا
فيه ابدت منا الوجوه كلوحا
اذ سكتنا وفي القلوب ارتجاج
واطلنا عن الكلام سكونا
ووجعنا حزنا ، ورب وجوم
برئت ذمة المروءة منا

جريدة الفيحاء الدمشقية في عددها الصادر يوم ١٢ مايس ١٩٥٢

الثورة في العراق

في مذكرات ونستن تشرشل

— رئيس وزراء بريطانيا — (١)

نصت المعاهدة الانكليزية — العراقية لسنة ١٩٣٠ على ان لنا في وقت السلم ، في جملة الحقوق والتعهدات الاخرى ، الاحتفاظ بقواعد جوية قرب البصرة والحبانية ، كما لنا حق امرار قواتنا العسكرية والمعدات الحربية في جميع الاوقات . كما نصت المعاهدة على ان تقدم لنا ، وقت الحرب ، كافة التسهيلات والمرافق الممكنة بما في ذلك استخدام السكك الحديدية والطرق النهرية والموانيء والمطارات لامرار قواتنا المسلحة . (٢)

وعندما أعلنت الحرب ، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع المانيا ، الا انه لم يعلن الحرب عليها . وعندما دخلت ايطاليا الحرب لم تقطع الحكومة العراقية علاقاتها بها . لذا فقد اصبحت المفوضية الايطالية في بغداد المركز الرئيسي لبث الدعاية لدول المحور واثارة الكراهية ضد بريطانيا . وكان مفتى القدس ، الذي هرب من فلسطين قبل نشوب الحرب بقليل قد لجأ الى بغداد واخذ يتعاون لتحقيق هذا الغرض . وباندحار فرنسا ووصول لجنة الهدنة (المحورية) الى سوريا ، بلغ النفوذ البريطاني دركا واطنا واصبح الوضع يسبب لنا قلقا كثيرا . لذلك

(١) ونستن تشرشل « الحرب العالمية الثانية — المجلد الثاني —

صفحة ٢٢٦ — ٢٣٧ » .

(٢) المادة الرابعة من المعاهدة العراقية — الانكليزية .

فأثنا بسبب مشاغلنا في الجهات الأخرى ، فإن أي عمل عسكري من جانبنا لم يكن موضع بحث ، وكان علينا أن نستمر على تلك الحالة قدر المستطاع !.

وفي مارت ١٩٤١ حدث تطور زاد الوضع سوءاً ، فقد أصبح رشيد عالي ، الذي كان يتعاون مع الألمان ؟! رئيساً للوزارة وبدأ هو وثلاثة من كبار الضباط العراقيين الذين أطلق عليهم اسم « المربع الذهبي » بمؤامرة في العراق . وفي نهاية مارت هرب الأمير عبدالاله . الوصي الذي كان يعمل للانكليز في العراق .

لهذا أصبح مهماً جداً أكثر من أي وقت مضى ، أن تحافظ على سلامة ميناء البصرة ، ميناء العراق الرئيسي الواقع على الخليج الفارسي (العربي) . وقد كتبت إلى وزير الهند المذكورة التالية : —

من رئيس الوزراء إلى وزير الهند

٨ نيسان ١٩٤١

« كنت قبل مدة ، قد اقترحت بانك تستطيع الاستغناء عن فرقة أخرى من قوات الحدود للشرق الأوسط . ان الحالة في العراق أصبحت سيئة ، وعلينا أن نأمن على البصرة لأن الأميركيين أخذوا يهتمون اهتماماً زائداً بإنشاء قاعدة جوية كبيرة حيث يسهل فيها الشحن مباشرة . ان هذه الخطة مهمة جداً بسبب التطور الحربي نحو الشرق ، دون أي شك ، سأقوم بإبلاغ رؤساء أركان الحرب بانك ستبحث هذه الاحتمالات ، كما ان الجنرال اوكلنك يعتقد بإمكانية تقديم قوة إضافية . »

وفي نفس هذا اليوم أبقى مستر إيمري — وزير الهند — إلى نائب الملك في الهند ، بمضمون هذه الرسالة ، فأبدى اللورد لنكتكر والقائد العام الجنرال اوكلنك ، استعدادهما التام لنقل لواء من المشاة ، وفوج

من مدفعية الصحراء ، وقد امرت بالاتجاه الى البصرة ، اذ كانت معظم هذه القوة على ظهر باخرة في طريقها الى الملايو مع قوات اخرى ، كان مقررا الالتحاق بها في اسرع وقت ممكن .

وفي ١٨ نيسان نزل جنود هذا اللواء في البصرة دون مقاومة وتحت حماية فوج من البريطانيين سبق ان انزل في الشعيبة عن طريق الجو في اليوم السابق . وقد طلبت الى حكومة الهند ان تبعت في اسرع وقت ممكن لوائين آخرين كانا قد اعدا ليرسلا الى الملايو .



من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسمي (المستشار العسكري للمستتر تشرشل اثناء الحرب) والى مجلس اركان الحرب والى كل من يهمه الامر

٢٠ نيسان ١٩٤١

« يجب ارسال القوات الى البصرة باسرع وقت ممكن ، ويجب ارسال الاولوية الثلاثة على الاقل بالسرعة الممكنة ، كما سبق ان وعد بارسالها . »



من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية

٢٠ نيسان ١٩٤١

« يجب ان يوضح للسر كنهان كورنواليس - السفير البريطاني في بغداد - بان هدفنا الرئيسي من ارسال القوات الى العراق هو انشاء وحماية قاعدة تجميع في البصرة ، وان كل ما يحدث في الاقسام الاخرى من العراق باستثناء الجبانية ياتي في الدرجة الثانية ، من حيث الاهمية ، في الوقت الحاضر . لقد لجأنا الى الانتفاع من حقوقنا التي تخولنا اياها المعاهدة لحماية هذا الانزال واجتناب اراقة الدماء . على ان استعمال القوة باقصى حدودها امر لا بد منه اذا استلزم الحال لضمان هذا الانزال . لهذا فان وضعنا في البصرة لا يستند على المعاهدة وحدها وانما يستند على حدث جديد قد ينجم عن الحرب ، على ان لا تعطى اية

تعهدات بان قطعاتنا العسكرية سترسل الى بغداد ومنها الى فلسطين عبر العراق . كما ان حق المطالبة بتعهد من هذا القبيل لا يمكن الاعتراف به لحكومة اغتصبت الحكم (كذا) عن طريق الانقلاب في بلد هضمت حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة . وعلى كنهان كوررنوالس ان لا يقيد نفسه باعطاء اية ايضاحات . »

وعندما علم رشيد عالي من سفيرنا ان دفعات اخرى ستصل الى البصرة في الثلاثين من نيسان قال انه لا يوافق على انزالات جديدة قبل ان تكون القوات النازلة في البصرة قد غادرتها فعلا . وقد ابلغ الجنرال اوكلنك الاستمرار بانزال القوات رغم كل شيء . وعلى هذا فان رشيد عالي ، الذي كان يعتمد على المساعدة الجوية الالمانية والجنود الالمان المنقولين جوا ، على العمل . قام بعمل عدائي ضد الجبائية قاعدتنا الجوية للتدريب في صحراء العراق .

في يوم ٢٩ نيسان نقل بطريق الجو من بغداد (٢٣٠) امرأة وطفلا من الانكليز . وكان عدد المقاتلين في الجبائية حوالي (٢٢٠٠) رجل ، وكان عدد المدنيين (٩٠٠٠) . وهكذا اصبحت مدرسة الطيران مهمة جدا بالنسبة للحالة الراهنة ، لذلك فقد اتخذ وكيل قائد الجو «سمارث» والذي كان امرا ، كافة الاحتياطات الممكنة . بسرعة فائقة لملافاة الازمة المتفاقمة . على ان مدرسة الطيران كان لديها طائرات من الطراز القديم وغيرها من طراز طائرات التدريب ، ثم جاءتها طائرات محاربة من مصر من طراز كلابديتر ، وبهذا تكونت اربعة اسراب من مجموع ٨٢ طائرة . وبلاضافة الى ذلك فقد وصل اليها عن طريق الجو فوج من الجنود الانكليز من الهند في ٢٩ من نيسان . على ان وسائل الدفاع الارضية للاميال السبعة المحيطة بالقاعدة كانت غير ذي بال .

في ٣٠ نيسان وقفت القوات العراقية على بعد ميل واحد من القاعدة في السهل الذي كان يطل على المطار والمعسكر والتلال المحيطة . ثم اعقبتها امدادات اخرى وصلت من بغداد فاصبح عددها تسعة الاف رجل

وخمسين مدفعا •

انقضى اليومان التاليان في محادثات لاجدوى لها •• وفي فجر الثاني من مايس بدأ القتال •

وفي الوقت الذى اخذ الخطر الجديد يتفاقم ، اخذ الجنرال ويفل يظهر بمظهر المتحذلق فى تحمل المسئوليات بشكل يلفت النظر ، فقال انه سيقوم ببعض الاستعدادات الممكنة • وسيبذل قصارى جهده لحمل قوة كبيرة من فلسطين للتدخل ، الامر الذى قد يؤثر بموجبه على الحكومة العراقية • وكان يعتقد ان القوة التى يستطيع اعدادها لن تكون كافية ، وقد تاتى متأخرة اذ انها تحتاج اسبوعا قبل ان تزحف •• مع العلم ان زحفها سيضعف مركز فلسطين وقد يعرضها الى الخطر في وقت اخذ التحريض على العصيان قد بدأ فعلا ، فقال :-

« لقد نهتكم مرارا الى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الوقت الحاضر ، كما اكدت عليكم باستمرار تحاشي الاصطدام بالعراق •• ان قواتي موزعة توزيعا واسعا بحيث لا يمكن الاستغناء عن اى قسم منها بما لا يعود علينا باية فائدة »

كانت الاحوال فى سوريا مرتبكة ايضا ، وقال القائد العام للشرق الاوسط •• « ان اكبر قوة يجب توفيرها من اجل سوريا حتى يتم اعداد الاستراليين ، اذ كانت تضم لواء من الخيالة الالبيين وفوج واحد من المدفعية وفوج من المشاة على شرط ان لا نورط انفسنا في العراق •»

لم يكن متوقعا لهذه القوة ان تقاوم عدد الجنود الذى كان في استطاعة الالمان ارساله الى سوريا ، كما انه لايجوز ارسال هذه القوة الا اذا اظهرت حكومة فيشي الفرنسية مقاومتها الفعلية • على انه من الاوفق لنا ان يكون جنودنا فى المقدمة لا الاحرار الفرنسيون اذا ما قررنا الزحف على سوريا ، ذلك لان تدخل هؤلاء سيثير الاستياء •• وفي الرابع من مايس ابلغنا الجنرال ويفل القرار التالى :-

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق • كان علينا ان
تؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء لمحافظة نفط ايران عند
الضرورة • »

لقد اصبح خط المواصلات الى تركية عبر العراق ذا اهمية كبرى
بسبب تفوق السلاح الجوى الالماني في بحر الجزائر • • ولولا ارسال
قواتنا الى البصرة لاصبحت الجبانية كما هي الان ، تحت تأثير المحور •
على اننا يجب ان نتوقع مقاومة في البصرة بدلا من الحصول على رأس
حسر فيها دون مقاومة • لم يكن هنالك اي مجال لقبول توسط تركية
في النزاع القائم ، كما لم يكن في مقدورنا الاذعان للعراقيين • اما ضمان
سلامة مصر فكانت وما تزال تأتي في الدرجة الاولى من الاهمية ، وفي
الوقت نفسه كان يستوجب علينا ان نعمل ما في طاقتنا لانتقاذ الجبانية
ومراقبة خط انابيب البترول المستد الى البحر المتوسط •

بلغت امدادات الجنرال اوكلنك قبل العاشر من حزيران خمسة
الوية بمعاداتها الكاملة ، واشترط ان تهى البواخر اللازمة لنقلها ، الامر
الذي سررنا له كثيرا • اما الجنرال ويفل فقد اذعن اخيرا بعد ان احتج ،
اذ قال في الخامس من مايس : —

« ان رسالتكم لا تأخذ واقع الحال بنظر الاعتبار الا الشيء القليل
عليكم ان تواجهوا الحقائق • »

ذلك لانه كان يشك في مقدرة القوة التي يجمعها لفك الحصار عن
الجبانية ، كما انه كان يشك ايضا في صمود الجبانية حتى وصول
امداداته العسكرية في الثاني عشر من مايس • • فقال • •

« ان واجبي يملي علي ان احذرکم باقسي العبارات الممكنة • انني
ارى ان استمرار القتال في العراق سيؤدي الى تهديد الدفاع عن
فلسطين وعن مصر كثيرا ، وستكون التأثيرات السياسية لاحدود لها ،

الامر الذي يؤدي الى اضطراب الاحوال الداخلية الذي يهدد قواعدها،
بعد ان بذلت خلال العامين المنصرمين جهودا جبارة لتحاشيه • لهذا اكرر
اقتراحي بصورة جدية في ان تتوصلوا الى تسوية عاجلة • »

لم ارض بما جاء بالبرقية فابرت الى الجنرال ايسمي لمجلس اركان
الجيش في ٦ ميس ١٩٤١ مايلي : —

« ادرسوا برقية الجنرال وينفل والجنرال اوكلنك على الفور •
قدموا لي تقريراً قبل ظهر اليوم في مجلس العموم مع مراعاة النقاط
التالية : —

اولا : — لماذا نعتبر القوة — موضوع البحث — والتي يظهر انها
كبيرة ، غير كافية لمقاومة الجيش العراقي ؟ وما هو رأيكم بهذا ؟
تصوروا كيف ابقينا فرقة الخيالة طوال هذه المدة في فلسطين دون ان
نؤسس لنا رتلا متحركاً واحداً »

ثانيا : — لماذا يجب ان نخذل الجنود في الجبانية قبل ١٢ ميس ؟
ان التقارير الواردة تشير الى ان خسارتهم كانت ضئيلة • وقد نجحت
قوات المشاة في احدي جولاتها الخارجية في الليلة الماضية ، كما ان
المدافع تتوقف عند ظهور طائراتنا في الجو • يجب على السلاح الجوي
ان يقوم بجهود كبيرة لمساعدة الجبانية وتشجيعها • لا بد من ارسال
نجدات من مشاة اضافيين بطريق الجو من مصر • يجب اصدار الاوامر
الصارمة الى القائد هناك للمقاومة •

ثالثا : — كيف يمكن الوصول الى تسوية بالمفاوضة كما يقترحها
الجنرال وينفل ! لنفرض ان العراقيين اصروا ، بتأثير من الالمان على ان نخلي
البصرة ، او على امرار قواتنا بنفريات صغيرة عبر بلادهم الى فلسطين
وتركها تحت رحمتهم ؟ كان رأى القائد البحري الاعلى في البصرة ، ان
التسليم والانخزال هناك معناها الكارثة ، وكان هذا ايضا هو رأي

حكومة الهند • انا قلق جدا لوضع الجنرال ويفل ، ويبدو انه بوغت من جانبيه الشرقي والغربي •• على انه بالرغم من عدد الرجال الكبير الذين كانوا تحت امرته ، وعلى الرغم من التجهيزات التي كانت تصل اليه ، لكنه يبدو وكأنه بحاجة ماسة الى الافواج والسرايا • يبدو لي انه متعب جدا • ان عرض القائد العام في الهند حول امداد البصرة يستوجب الامعان »

بعد ان دعم رئيس اركان الجيش وجهة نظري ارسل مايلي : من رؤساء الاركان الى الجنرال ويفل والى من يهمه الامر :-

درس مجلس الدفاع برقيتكم الصادرة بتاريخ امس • التسوية عن طريق المفاوضات لا يمكن التسليم بها الا اذا تنازل العراقيون وبدون اي ضمان ضد ما يمكن ان يخططه المحور للعراق • وحقيقة الوضع هي ان رشيد عالي كان في (قبضة) الالمان باستمرار وكان يتحين وقت مساعدتهم حتى يظهر حقيقته !! كان انزال قواتنا في البصرة قد اضطره الى اعلان العداء قبل الاوان او قبل ان تكون دول المحور مستعدة لذلك ، الامر الذي اتاح لنا فرصة عظيمة لاعادة الوضع بالعمل الحازم ان لم تتأخر • بناء على ما تقدم فان رؤساء الاركان افهموا مجلس الدفاع بانهم مستعدون لقبول مسؤولية ارسال القوات المذكورة في برقيتكم في اول فرصة سانحة • يوصي مجلس الدفاع بافهام وكيل قائد الجو ، سمات ، بان المساعدة ستصله ، وفي الوقت نفسه يجب ابلاغه بان واجبه يقتضي عليه ان يدافع عن الجبانية حتى النهاية ، وبشرط المحافظة على مصر يجب تقديم اكبر مساعدة جوية ممكنة للحركات العسكرية في العراق • »

بدات قطعات مدرسة السلاح الجوي في الجبانية ، مع الطائرات القاصفة من طراز ولينكتون في الشعبية برأس الخليج ، تهاجم الجنود العراقيين في تلك المنطقة ، فكانت النتيجة ان قذفوا المعسكر بمدافعهم

تساندهم طائراتهم التي استعملت القنابل والرشاشات فجرح او قتل حوالى الاربعين من رجالنا فى ذلك اليوم ، ودمرت ٢٢ طائرة من سلاحنا الجوى . . وعلى الرغم من صعوبة قيام طائرتنا من قواعدها بسبب شدة القصف العنيف فقد استمر طيارونا على الهجوم الامر الذي منع قيام مشاة العدو بى هجوم اخر .

وهكذا اسكت مدافعه بالتدريج . . وقد استطعنا فى اليوم التالي ان نوجه قسما من سلاحنا الجوى لمباغثة طائرات السلاح الجوى العراقى فى قواعدها . وفى ليلتى ٣ - ٤ مايس هاجمت قطعاتنا الارضية فى الجبانية مراكز العدو . وفى اليوم الخامس من مايس اي بعد مرور اربعة ايام على بداية الهجوم الجوى ، بدأ العدو بالانسحاب فى تلك الليلة فتعقبناه واسرنا منه بعد اشتباك ناجح جدا ٤٠٠ اسير و ١٢ مدفعا و ٦٠ رشاشا و ١٠ سيارات مسلحة . كما هاجمت اربعون طائرة ، قامت من قاعدة الجبانية ، رتلا من الفلوجة فى طريقه لمد القوة المحاربة فمزقته . وفى السابع من مايس كان الحصار قد انتهى عن الجبانية .

كان المقاومون قد اسعفتهم المساعدات الجوية من الطائرات المقاتلة التي وصلت من مصر . وقد تقل كافة الاطفال والنساء الانكليز الى البصرة بطريق الجو . وقد وصلتنا اخبار متاخرة من ان السلاح الجوى العراقى المكون من ستين طائرة قد دمر . .

من رئيس الوزارة الى وكيل قائد الجو سمارت

« عملكم العظيم الصاب اعاد الاعتبار الى حد كبير . كلنا نراقب القتال العظيم الذى تقومون به . سنبعث لكم كل المساعدات الممكنة ، استمروا . »



من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل ٧ مايس ١٩٤١

« يبدو ان حالة الجبانية قد تحسنت الى حد كبير . ان الاستمرار في العمليات ضد العراقيين الان سيقضي على الثورة قبل وصول الالمان ، اذ انه من الممكن ان يطيروا الى هناك على قاذفات القنابل الثقيلة الا ان هذه العملية سوف لن تجني الا شيئا نسبيا . ذلك لانها لن تعمل مدة طويلة . علينا ان نضعف الامكانية المعنوية لعدوهم بضربة قاصمة . اعتقد انه اذا ما انجلي الموقف في الجبانية والربطة فسوف تحتل قواتنا بغداد، او انها ستحقق نجاحا باهرا . سنبعث اليكم برقيات اخرى بما يتعلق باثارة القبائل وعن سياسة الحكومة »



ورد الجنرال ويفل على رؤساء الاركان ما يلي :-

٨ مايس ١٩٤١

« اعتقد انكم تقدرون ، دون شك ، العمليات الجوية في العراق خلال الاشهر القليلة القادمة مع عدم وجود حالة سياسية ملائمة . ان القوات القادمة من الهند تستطيع محافظة البصرة ، الا انها ، كما اعتقد ، لا تستطيع ان تتقدم الى الشمال الا اذا ضمن لها معاضدة السكان والقبائل معاضدة صحيحة . اما القطعات القادمة من فلسطين فبامانكها ان تجد الجبانية كما تستطيع قطع طريق بغداد لصد اي هجوم عليها ، الا انها لا تستطيع دخول بغداد بوجه المقاومة ، ولا المحافظة على نفسها فيها ايضا . لذلك فأني اؤيد الان وجوب ايجاد حل سياسي بكل الطرق الممكنة اجتنابا لاي ورطة عسكرية خطيرة في منطقة غير حيوية . وبالرغم من اني كنت اقدر اخلاص الجنرال ويفل وجهوده ، فقد داومت على الضغط عليه ضغطا شديدا فكتبت له في ٩ مايس ١٩٤١ :

من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل

« درس مجلس الدفاع برقيتكم المؤرخة في ٨ مايس بخصوص العراق . ان معلوماتنا تشير الى ان رشيد عالي واصحابه في ضيق شديد . عليكم ان تقاتلوهم بشدة مهما كلف الامر . يجب ان تتحرك القطعات التي سيتم تشكيلها في فلسطين كما اقترحت ، وان تتقدم ذلك ان امكن ، وعليها ان تشتبك مع العدو بصورة فعالة سواء كان ذلك في الرملة او في الحبانية . وعليكم ان تستفيدوا من الوضع الى اقصى حدوده عند التحاقها بقوات الحبانية ، كما يجب ان لا ترددوا في محاولة دخول العراق حتى ولو بقوة صغيرة ، وان تخوضوا نفس المخاطر التي يجازف الالمان بها حتى تغنموا منها .

لا يمكن مفاوضة رشيد عالي الا اذا قبل الشروط التي عرضت عليه بيرية رؤساء الاركان . هذه المداولات لا تجدى نفعا الان ، غير التأخير في الوقت الذي تصل فيه القوات الالمانية . لانريد اية قوة برية تحولونها الى العراق اذا كانت تؤثر على موقفكم في المستقبل القريب في الصحراء الغربية . يجب على السلاح الجوي ان يعمل ما في وسعه لتغطية الموقفين . من المحتمل ان يمتنع (تيدر) عن تقديم المساعدات الجوية للعمليات الحربية في العراق في حالة اشتباكم فعليا او في حالة احتمال اشتباكم في هجوم على الصحراء الغربية . »

لقد حاولت اقناع الجنرال ويفل من اننا نعمل في حدود التزاماتنا التالية لاننا لانجابه حركات واسعة النطاق في القريب العاجل . . فكتبت له : -

« لاحاجة للقلق الكثير على مستقبل العراق البعيد . المهم في الوقت الحاضر هو وجود حكومة صديقة لكم في بغداد ، والقضاء على قوات رشيد عالي باقصى الشدة . لانريد ان تتورط في الوقت الحاضر في التوسع والخروج عن نطاق البصرة الى اعالي النهر كما اننا لا نفكر في

الوقت الحاضر في احتلال الموصل وكركوك . نحن لا نهدف الى احداث تغيير في استقلال العراق . على اننا سبق واصدرنا كفة التعليمات بناء على ارائكم الشخصية في هذا الخصوص ، والذي يهنا في الوقت الحاضر هو العمل واقصد بهذا تقدم القطعات المتجهة باسرع وقت سكن لتحقيق اتصال مباشر بين بغداد وفلسطين . علينا ان نسبق الزمن قبل ان يسبقنا اليه الالمان . كنا نؤمل ان تكون القطعات جاهزة للزحف في العاشر من الشهر الحالي ، وعلى ان تصل الى الجبائية في الثاني عشر منه عند احتمال صمودها . هذا ما فعلته ، واكثر من ذلك ، اننا واثقون من ان هذه التواريخ قد اخذت بنظر الاعتبار ، وانكم ستبدلون ما في وسعكم لتعجيل الحركات . »

لقد رد ويفل على النداءات المختلفة بكل شهامة في ١٣ مايس قائلا: — « امرت كافة الدبابات المتيسرة للالتحاق بقوات « كوت » لمهاجمة العدو في منطقة السلوم دون انتظار تايكر^(٣) على اني سأحاول ارسال مزيد من الجنود الى فلسطين ليتجهوا نحو العراق ، اذا ما سارت الامور في الصحراء الغربية سيرا حسنا . وسنجرّب تصفية المسألة العراقية المرهقة باسرع وقت . انا اعمل ما في وسعي لتقوية كريت — ضد الهجوم المحقق . في عصر هذا اليوم بحث قضية سوريا مع — كاترو — »

بدأت قوافل الدبابات في هذا الوقت تصل الاسكندرية بسلام ، فاختمرت عندي امال كبيرة وكثيرة عن نتائج حسنة في — كريت — وفي الصحراء الغربية وسوريا . بعد ان اختلطت الخطوط واشتبكت في معارك متباينة .



(٣) تايكر : أي « النمر » كلمة السر التي اطلقت على قوافل الاسلحة التي كانت تشحن عبر البحر الابيض المتوسط .

من رئيس الوزراء الى الجنرال اوكلنك

١٤ مايس ١٩٤١

« لقد سررت كثيرا لذهابك الى البصرة والاجتماع بوفيل • سيخبرك عن - تاكر - و - سكوجر - (٤) ان انتصارنا في ليبيا سيغير كافة الاعتبارات في العراق سواء كان من وجهة نظرنا ام وجهة نظر الالمان نحن شاكرين لك جهودك القيمة التي بذلتها في البصرة ، وان القوة الهندية التي حققت لنا هناك من تقدم ستحقق لنا النتائج الحسنة ، غير اننا ، لا تفكر ، في الوقت الحاضر ، بالقيام باي زحف نحو بغداد ، الا بقطعات قليلة على ان يجرى ذلك في الوقت المناسب • كما اننا لا نفكر في احتلال كركوك ولا في استرداد الموصل بالقوة ، اذ لا يمكن بحث هذا الموضوع الا بعد ان نرى ما سيكون من امر - تاكر - و - سكوجر - • لهذا يجب علينا ، في الوقت الحاضر ، ان نحاول تشكيل حكومة صديقة موالية في بغداد ، وانشاء رأس جسر واسع في البصرة • هذا واتنا لا نحاول السيطرة على سوريا في الوقت الحاضر بالرغم من امكانية العمل للقوات الفرنسية الحرة الموجودة هناك • ان اندحار الالمان في ليبيا هو اهم هدف عندنا ، اذ لا يمكن التفكير في مشاريع ابعد واوسع الا اذا حققنا هذا الهدف • • وعندها كل شيء سيهون من اجل ذلك • »

يجب علينا ان نهي قصة العراق قبل ان تتعرض الى اصطدمات دموية اخطر في - كريت - بالرغم من كونها ليست خطيرة جدا • !

وصلت طلائع القطعات القادمة من فلسطين في ١٨ مايس وكانت مؤلفة من لواء مصفح وقد جاء لاعادة الكرة والهجوم على العدو الذي كان يسيطر على الفلوجة • الا انه ظهر ان العراقيين لم يكونوا اعداءنا

(٤) سكوجر - الاصطلاح السري لقوات الدفاع عن كريت •

الوحيدين ، فقد تمركزت في ١٣ مايس بمطار الموصل اول قوة جوية المانية • فكان لزاما على سلاحنا الجوى مهاجمتها والحيولة دون تموينها الذي كان يتم بالقطار من سورية • وفي يوم ١٩ مايس بدأ هجوم رتل الحبانية وقواتها البرية على الفلوجة • واضطرت ان ترسل ارتالا صغيرة على جسر عائم الى شمال المدينة لقطع خط الرجعة على المدافعين بسبب الفيضان • كما انزلت قوات اخرى من المظليين لسد الطريق الى بغداد ، وكان الغرض من هذه العملية ، والقصف الجوى اما استسلام العدو ، او ان يتشتت ، وكانت تقدر قوته بلواء • واخيرا اضطررنا الى القيام بهجوم ارضي ، فصدرت الاوامر الى قوة صغيرة على الضفة الغربية كانت مهمتها منع تخريب الجسر الحيوي ، فاقتحمت خط النار وادت مهمتها دون ان تتكبد خسارة ، وانسحب العدو واسرنا منه ٣٠٠ اسير • وبعد ثلاثة ايام قام بهجوم معاكس الامر الذي اعاق تقدمنا •

مرت بضعة ايام في تعبئة قطعاننا استعدادا للهجوم الاخير على بغداد وخلال هذه الفترة استطاع سلاحنا الجوى من تدمير القوة الجوية الالمانية المراقبة في مطارات العراق الشمالية • ظهر سرب من المقاتلات الايطالية الا انه لم يوفق في شيء • هبط في بغداد الضابط الطيار الالماني وهو ابن الفيلد مارشال بلوميرج الذي عين للاشراف على العمليات الجوية للمحور في العراق • هبط وقد اصيبت رأسه برصاصة من قبل حلفائه خطأ • وقد خلفه الجنرال فلمي الذي هبط سالما ولو انه لم يوفق في شيء • وعندما اصدر هتلر اوامره الصارمة له بتاريخ ٢٣ مايس جاء في نفس اليوم الذي دثر فيه كل امل لتدخل المحور ••

● ●
من تعليمات هتلر رقم ٣٠ - الشرق الاوسط - القيادة العامة -

٢٣ مايس ١٩٤١ :

« ان حركة العرب التحررية في الشرق الاوسط تعتبر حليقتنا الطبيعية ضد بريطانيا • وعليه فأن اندلاع الثورة في العراق له

اهميته الخاصة • ان ثورة من هذا النوع ستتمد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية لانكلترا في الشرق الاوسط فتشغل خطوط المواصلات الانكليزية وتعرقل القوات البريطانية وبواخراها فتؤثر على الميادين الحربية الاخرى • ولهذا قررت دعم العمليات الحربية في الشرق الاوسط وتوسيعها وتقديم المساعدة للعراق • اما الامكانيات في تحطيم بريطانيا بصورة نهائية بين منطقتي الخليج الفارسي والبحر المتوسط الى شن هجوم ضد قتال السويس فأمر مايزال بيد الاله ! »

بدأ الزحف على بغداد في ليله ٢٧ مايس وكان التقدم بطيئا بسبب الفيضان الكبير مع نصف الجسور القائمة على مجارى مياه الرى • حتى بلغت طلائع قواتنا ضواحي بغداد يوم ٣٠ مايس ١٩٤١ ، وهو نفس اليوم الذي هرب فيه رشيد عالي واعوانه الى ايران يرافقهم عدد اخر من رجال الشر • • والوزيران المفوضان الالماني والايطالي ومقتى القدس السابق • وفي اليوم التالي - ٣١ مايس - وقعت شروط الهدنة ، واعيد الوصى الى مركزه ، واهيئت حكومة جديدة فاحتلت قواتنا المواقع الحساسة في المملكة ، البرية منها والجوية • وهكذا اجبضت مشاريع الالمان لاشعال نار الثورة في العراق والسيطرة على هذه المنطقة الشاسعة بثمان بخص • ففي ١٨ نيسان تم انزال لواء هندي في البصرة في الوقت المناسب تماما فأجبر رشيد عالي على القيام بحركته قبل ان يحين اوانها • وحتى هذا الوقت ، كنا في سباق بين قواتنا القليلة وبين الزمن ! والفضل الاول لاتتصارنا يعود ولاشك الى قواتنا المدافعة في الجابية •

كان لدى الالمان قوات من المظليين والجنود الذين لو قدر قتلهم جوا لاستطاعوا ان يحصلوا على سوريا والعراق وايران بحقولها النفطية الثمينة ، بل وكان مستطاعا ان تمتد يد هتلر الى ابعد من هذا ، فتصل الى الهند وتحيي اليابان • • • الا انه فضل ، كما سنرى فيما بعد ،

استخدام خيرة تشكيلاته الجوية وارهاقها في اتجاهات اخرى .
كثيرا ما نسع ان الخبراء العسكريين في الفنون الحربية يعطون
الاسبقية للمعارك الخامسة . وفي هذا الشيء الكثير من الصواب
والحكمة الا ان هذا المبدأ في حالة الحرب - كغيره من المبادئ - يمليه
الواقع والظرف الخاص ، والا لاصبحت الحرب امرا هينا يمكن مراجعته
في الكتب . لا ان يكون فنا من الفنون يعتمد على قواعد موضوعية
ولا يعتمد على تقدير الاحوال المتغيرة فيأتي بالنتائج الموافقة لها .
لقد قدر لهتلر ان ينال جائزة عظيمة في الشرق الاوسط بثمان بخص ،
ثم فقدوها . اما نحن في بريطانيا ، فبالرغم من الضيق الشديد ، فقد
تسكنا من دفع ضرر دائمي وبعيد المدى بقوات ضئيلة !
يجب ان تذكر ان ثورة العراق كانت قطاعا صغيرا من قطاعات
الشرق الاوسط الشاسعة والتي غمرت الجنرال ويفل من جميع اطرافه
في وقت واحد ، والتي كانت تشمل هجوم الالمان على - كريت -
وخططنا لمهاجمة رومل في الصحراء الغربية ، والعمليات الحربية على
الحبشة واريتريا ، والضرورة القصوى لطرد الالمان من سوريا . وكانت
لندن تنظر الى معارك البحر المتوسط بالدرجة الثانية من حيث الاهمية
والخطورة قياسا الى مشكلتنا العالمية ، وهي مشكلة خطر الغزو وحرب
العواصم وزوارق الطوربيد ، وموقف اليابان . هذه كلها كانت امور
مستحكمة . ولم يكن في استطاعتنا التغلب على هذه المشاكل والصعاب
الا بفضل قوة وتكاتف جهاز وزارة الحربية وانسجامه والاحترام المتبادل
بين اعضائه . الى التوفيق بين وجهات نظر الزعماء السياسيين
والعسكريين والطريقة الهادئة التي كانت تسير عليها ماكنتنا الحربية بكل
هدوء ونظام .

ان القاريء يشعر بالتوتر الذي نشأ بين وزارة الحربية البريطانية
ومجلس رؤساء الاركان من جهة وبين قائدهم الاعلى في القاهرة الذي
كان يقاوم بكل شجاعة رغم ارهاقه من جهة اخرى .

لقد تمركزت الصلاحيات هنا في « الوايث هول » حيث كنت أراسها وقد تحكمت برأي الرجل فأخذوا الامور من يده وتحملوا المسؤوليات انفسهم فاصدروا الاوامر القاطعة لاسعاف الجبانية ورفض كل فكرة ترمى الى مفاوضة رشيد عالي وقبول توسط تركيا كما ذكرنا • وتكملت النتائج بالنجاح السريع الناجز •

والواقع ، وان لم يكن هناك اشد الناس ابتهاجا من الجنرال ويفل بهذا النصر ، فانه لايمكن ان يمر هذا الحادث دون ان يترك تأثيرا في نفسه وفي نفوسنا نحن ايضا •

ولاشك فأن ما قام به الجنرال اوكلنك بارساله الفرقة الهندية الى البصرة بموافقة نائب الملك بناء على رغبتنا ، واستعداده لارسال امدادات اخرى غيرها كان لهما الفضل في الفات نظرنا الى الفكرة الناجحة •• وقوة شخصيته التي ما زالت فتية يافعة حيث ستظهر نتائجها واثارها في احداث الحرب •• »

محتويات الكتاب

تقدمة

نداء الكيلاني الى الشعب

الفصل الاول :

التزامات العراق وبريطانيا

تمهيد :

اولا - التزامات العراق

أ - منح بريطانيا موقعين لتأسيس قاعدتين جويتين .

ب - تقديم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في حالة

دخول بريطانيا الحرب .

ج - حراسة الوحدات الجوية البريطانية بقوات عراقية

نبذة عن تطور قضية حرس المطارات

د - تسهيل مرور القوات البريطانية .

ثانيا - التزامات بريطانية .

ثالثا - موقف الطرفين من التزاماتهما .

الفصل الثاني :

الاسباب المباشرة للاعتداء البريطاني

الفصل الثالث :

- ما جاء في المخابرات الرسمية بين وزارة الخارجية العراقية
والسفارة البريطانية حول تطور الحوادث .
مرور القوات البريطانية عبر العراق .
القائد البريطاني في الحبانية يبادر باطلاق النار .

الفصل الرابع :

تصرفات اخرى مقصودة

- اولاً - خرق المعاهدة بارسال قوات الى سن النبان .
- ثانياً - مخالفة المعاهدة واحكام القوانين العراقية .
- ثالثاً - قضايا الاسلحة والعتاد .
- رابعاً - حركات الطيارات البريطانية في العراق .
- خامساً - تصرفات ضباط الاستخبارات .
- سادساً - قيام القوات البريطانية بتصرفات مشيرة .
- سابعاً - ضغط الانكليز على العراق في قطع العلاقات مع المانيا .
- موقف الحكومة العراقية من هذه التصرفات .

الفصل الخامس :

- نتائج تدخل الانكليز في شؤون البلاد الداخلية .
- تأثير الانكليز في مخالفة الامير عبدالاله واجبات الوصاية .
- حكومة الدفاع الوطني .
- عزل الامير عبدالاله وانتخاب الشريف شرف وصيا .
- استقرار الوضع .
- اعترافات بريطانيا بسوء نيتها تجاه العراق .
- منشور كورنوالس دليل اخر على نية الانكليز .

- انتهى -

ملاحق الكتاب :

- معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى .
- ملحق .
- الاتفاقية المالية .
- آراء في المعاهدة العراقية — الانكليزية لسنة ١٩٣٠
- الكتاب السرى الخاص بحرس المطارات .
- تنفيذ حكم الاعدام بقيادة ثورة العراق .
- « الرصافي » الخالد يمجّد الشهداء في « الافول المشرق » .
- مذكرات تشرشل عن الحرب العراقية — الانكليزية .

انتهى طبع هذا الكتاب في ١-٨-٦٦



الكبيرية الكبير



محمد سامنت



عبد العزيز الحبيب



فاتي سعيد



يوسف السعاف

بأخبار

..واليوم اذ تفرض علينا كل هذه الاخطار
 المهددة بالكيان العربي ضرورة الاستنارة
 بتجاربنا الثورية المقدمة، وتلمي علينا
 اوضاعنا القومية الخاصة اهمية التزود
 بمعطيات المعارك الثورية الفاصلة لتجاوز
 اسباب التوزع والفرقة، ولاحلال التفاهم
 والاندماج بين قوى التقدم ذات المصلحة
 التاريخية في قهر الاستعمار وعملائه
 ومخططاتهما... تبدو الحاجة ماسة الى نشر
 وقائع واحداث وحقائق ثورة مايس
 التحررية التي احتواها بكل تجرد
 واخلاص « الكتاب الأبيض ».
 السهروردي